بسم الله الرحمن الرحيم

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ(٢)، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتِمِ(٣) النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّكَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَأَرَدْتَ - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - أَنْ تُوقَفَ(٤) عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً(٥) مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلَا تَكْرَارٍ

---

(١) قوله: «وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما» وقع في (خ): «و صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، قال أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري»، وفي (ك): «و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل رب يسر، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن الفرج بن عبد الولي الأنصاري قراءة عليه وأنا أسمع في شهور سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة بالجامع العتيق، قال: أخبرنا الشيخ أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار بن عبد الرحمن بن جبريل الرازي بمكة -حرسها الله- في المسجد الحرام في صفر من سنة عشر وأربعمائة، قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه بن منصور الجلودي، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه رَحِمَهُ اللَّهُ قال: سمعت أبا الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول».

(٢) قوله: «و العاقبة للمتقين» ليس في (ك)، وأشار في (أ) إلى أنه ليس عند البطليوسي، وذكر مصحح (ط) في حاشيتها أنه لم يوجد في بعض النسخ.

(٣) الضبط من (ك) بكسر المثناة الفوقية، وضبطه في (ط) بفتحها. وينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٣٠).

(٤) الضبط من (ك) بسكون الواو، وبفتح القاف المخففة، وضبطه في (ط) بفتح الواو، وفتح القاف مع التشديد، قال النووي في شرحه (١/ ٤٥): «ضبطناه بفتح الواو وتشديد القاف، ولو قرئ بإسكان الواو وتخفيف القاف لكان صحيحا».

(٥) ليس في (ك).

يَكْثُرُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ - زَعَمْتَ - مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِنَ التَّفَهُّمِ فِيهَا وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا ، وَالَّذِي سَأَلْتَ أَكْرَمَكَ اللَّهُ حِينَ رَجَعْتُ إِلَىٰ تَدَبُّرِهِ وَمَا تَئُولُ[(١)] بِهِ[(٢)] الْحَالُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ[(٣)] ذَلِكَ ، أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ ؛ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ - أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ ؛ إِلَّا بِأَنْ يُوَقِّفَهُ[(٤)] عَلَى التَّمْيِيزِ[(٥)] غَيْرُهُ ، فَإِذَا[(٦)] كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا ؛ فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَىٰ بِهِمْ مِنَ ازْدِيَادِ السَّقِيمِ ، وَإِنَّمَا يُرْجَىٰ بَعْضُ[(٧)] الْمَنْفَعَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ[(٨)] فِيهِ[(٩)] لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ ، مِمَّنْ[(١٠)] رُزِقَ فِيهِ بَعْضَ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ ، فَذَاكَ[(١١)] إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَهْجِمُ[(١٢)] بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ - فَلَا مَعْنَىٰ لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ .

---

(١) في (أ) : «يئول» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

(٢) في حاشية (ط) منسوبا لنسخة : «إليه» . (٣) في (ك) : «بجشم» .

(٤) الضبط من (خ) ، (ط) ، وضبطه في (ك) بسكون الواو ، وبكسر القاف المخففة . قال النووي في شرحه (١/ ٤٦) : «"يوقفه" هو بتشديد القاف ، ولا يصح أن يقرأ هنا بتخفيف القاف ، بخلاف ما قدمناه في قوله : "توقف" على جملتها ؛ لأن اللغة الفصيحة المشهورة : وقَّفت فلانا على كذا» .

(٥) قوله : «على التمييز» ليس في (ك) .

(٦) في (أ) : «وإذا» . (٧) في (ك) : «أنَّ» .

(٨) في (أ) منسوبًا لابن عساكر : «المكرر» ، وصحح عليه .

(٩) في (ط) : «منه» ، ونسبه في حاشية (أ) لنسخة عند ابن عساكر ، وصحح عليه .

(١٠) في (ك) : «فمن» . (١١) في (ط) : «فذلك» .

(١٢) الضبط بفتح الياء وكسر الجيم من (أ) ، (ك) ، وضبطه في (ط) بضم الجيم وكسرها معًا . قال النووي في شرحه (١/ ٤٧) : «هو بفتح الياء وكسر الجيم ، هكذا ضبطناه وهكذا هو في نسخ بلادنا وأصولها ، وذكر القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ أنه روي كذا ، وروي : "ينهجم" بنون بعد الياء» .

ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ؛ عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا[١]، وَهُوَ أَنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ[٢] زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ[٣] يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ[٤]، لِعِلَّةٍ[٥] تَكُونُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ[٦] ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنَّ تَفْصِيلَهُ[٧] رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ[٨] غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ - فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى[٩] مِنْ[١٠] أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا

---

(١) بعده في (ط): «لك».

(٢) صحح عليه في (أ)، وفي حاشيتها منسوبًا للبطليوسي: «فيها»، وضبب عليه.

(٣) الضبط بالرفع من (ك)، (ط)، وضبطه في (خ)، (ك) أيضًا بالجر. قال النووي في «شرحه» (١/ ٤٨): «هو مرفوع معطوف على قوله: «موضع»».

(٤) قوله: «يقع إلى جنب إسناد» أشار في (أ) إلى أنه ليس عند ابن عساكر.

(٥) في (ك): «لَعَلَّهُ».

(٦) الضبط من (خ)، وضبطه في (ط) بضم أوله وفتح الفاء وتشديد الصاد المفتوحة، ووقع في (أ)، (ك): «نفصل» بالنون في أوله، ونسبه في حاشية (ط) لبعض النسخ بنون التكلم على تسمية الفاعل، وضبطه في (أ) بضم النون وسكون الفاء وكسر الصاد، وضبطه في (ك) بضم النون وفتح الفاء والصاد المشددة.

(٧) قوله: «ولكن تفصيله» الضبط من (ك) بفتح نون (لكن) مع تشديدها والعمل فيها بعدها، وضبطه في (خ)، (ط) بسكونها ورفع (تفصيله).

(٨) في (أ): «عن»، ونسبه في حاشية (خ) لنسخة.

(٩) في (ك): «و أتقى». قال النووي في شرحه (١/ ٥٠): ««و أنقى» فهو بالنون والقاف».

(١٠) ضبب عليه في (أ)، ثم صحح عليه لابن عساكر. قال النووي في شرحه (١/ ٥٠): «الظاهر أن لفظة «من» هنا للتعليل، فقد قال الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي في كتابه -

نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمِ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَٰلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ[1] قَبْلَهُمْ، عَلَىٰ أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السِّتْرِ[2] وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ، كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ[3] مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالسِّتْرِ[4] عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ[5] مَعْرُوفِينَ - فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ - يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ[6] هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ[7] الَّذِينَ

= «شرح اللمع» في باب المفعول له: اعلم أن الباء تقوم مقام اللام؛ قال الله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، وكذلك مِن؛ قال الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢]. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]: يجوز أن يكون للتعليل».

(١) قوله: «كالصنف المقدم» وقع في (ك): «كالضرب المتقدم».

(٢) الضبط بكسر السين من (أ)، (ك)، وضبطه في (ط) بفتحها وكسرها معًا. قال النووي في شرحه (١/ ٥١): «هو بفتح السين مصدر سترت الشيء أستره سترًا، ويوجد في أكثر الروايات والأصول مضبوطًا بكسر السين، ويمكن تصحيح هذا على أن الستر يكون بمعنى المستور؛ كالذبح بمعنى المذبوح، ونظائره».

(٣) قال القاضي في «المشارق» (١/ ٣٣٢): «وقوله في تقسيم الحديث: «وأضرابهم من حمال الآثار» كذا قاله مسلم؛ والوجه: ضربائهم؛ لأن ضرب أقل ما يجمع على أضراب، والضرب المثل والشبه» .اهـ. وينظر: «المطالع» (٣/ ٣٢١).

(٤) الضبط بكسر السين من (ك)، وضبطه في (ط) بفتحها وكسرها معًا. وسبقت الإشارة إليه قريبًا.

(٥) في (خ): «المعرفة».

(٦) في (خ): «وزنت»، وفي حاشيتها منسوبا لنسخة كالمثبت. وفي حاشية (ط) منسوبا لنسخة: «وازيت». وكذا في «إكمال المعلم» (١/ ١٠٠)، وقال القاضي: «ويروى: «وازنت» بالنون، ومعناهما: قارنت ومثلت». اهـ. وقال النووي في شرحه (١/ ٥٢): «هو بالنون».

(٧) في حاشية (أ) منسوبًا للبطليوسي: «الثلاث».

سَمَّيْنَاهُمْ: عَطَاءَ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا[١]؛ بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ - وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَانُونَهُمْ، لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ؛ لِلَّذِي[٢] اسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ[٣] بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ؛ مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ، وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا[٤] ابْنُ عَوْنٍ وَأَيُّوبُ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ[٥] الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ[٦] سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ[٧] عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ[٨]، فَلَا يُقَصَّرُ[٩] بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ[١٠] مُتَّضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ[١١]

---

(١) قوله: «عطاء، ويزيد، وليثا» الضبط فيهم بالنصب من (خ)، (ط)، وضبط الأخير منهم في (أ)، وكلهم في (ك) بالرفع، وكلاهما جائز.

(٢) في (ك): «الذي».

(٣) كتبه في (خ) بالنون والياء، وكتب فوقه: «معا».

(٤) بعده في (ط): «أنَّ»، وألحقه في حاشية (ك) دون علامة.

(٥) الضبط بفتح النون المشددة من (خ)، (ك)، (ط)، وضبطه في (خ) أيضًا بسكون النون وكتب فوقه: «معا»، وجعل ما بعده مرفوعًا.

(٦) في (ك): «مِثْلُهم».

(٧) في (خ): «عمي»، وفي حاشيتها كالمثبت.

(٨) ليس في (خ).

(٩) في (ك): «نُقَصِّر»، ونسبه في حاشية (ط) لبعض النسخ.

(١٠) الضبط بضم أوله من (أ)، (خ)، وضبطه في (أ) أيضًا بالفتح منسوبًا لابن عساكر، وفي (ك): «نَرْفع»، ونسبه في حاشية (ط) لبعض النسخ، وقال: «فيكون ما بعده مفعولًا كما لا يخفى».

(١١) قوله: «في العلم» وقع في (ك): «والعلم».

فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ[١] حَقَّهُ وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ ﵂ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنَزِّلَ[٢] النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ[٣] . مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ[٤] ﷻ : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف : ٧٦] . فَعَلَى نَحْوِ[١] مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

فَأَمَّا[٥] مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ - فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ[٦] ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو[٧] أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنِ اتُّهِمَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ ، وَتَوْلِيدِ الْأَخْبَارِ ، وَكَذَلِكَ مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ .

---

(١) ليس في (ك) .

(٢) الضبط من (أ) ، (ك) ، (ط) ، وضبطه في (ك) أيضًا بسكون النون الثانية .

(٣) أشار الرشيد العطار في «الغرر» (ص٣٣٣) إلى أن مسلمًا أورده في مقدمة كتابه تعليقًا بغير إسناد ، ثم قال الرشيد : «وهذا الحديث رواه أبو هشام الرفاعي وغيره من الثقات عن يحيى بن يمان عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة ﵂ ، وأخرجه أبو داود في «سننه» من هذا الوجه وإسناده جيد إلا أنه معلول ؛ فإن ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من عائشة ﵂ ، قاله غير واحد من العلماء ، وقد نبه أبو داود على هذه العلة عقيب هذا الحديث ، ولذلك لم يذكر له مسلم إسنادًا فيما أرى وإن كان رجال إسناده كلهم من شرط كتابه ، وإنما أورده على وجه التعليق ، والله ﷻ أعلم» .

(٤) قوله : «قول الله» وقع في (ك) : «قوله» .

(٥) في (أ) : «وأما» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

(٦) قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١٠١) : «رواه العذري بالسين المهملة ، وهو خطأ ، وصوابه بالمعجمة ، وهي رواية الجماعة» .

(٧) في (أ) ، (ك) : «عُمَرَ» ، وأشار في (أ) إلى أنه عند ابن عساكر كالمثبت . قال النووي في «شرحه» (١/ ٥٦) : «هو «عمرو» بفتح العين وبواو في الخط ، و«أبي داود» كنية سليمان» .اهـ . وينظر : «الكامل» لابن عدي (٤/ ٢١٩) ، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢١٦) .

وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ ، إِذَا مَا عُرِضَتْ[(١)] رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَىٰ رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا - خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ ، أَوْ لَمْ[(٢)] تَكَدْ تُوَافِقُهَا[(٣)] ، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ - كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ ، فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ[(٤)] ، وَيَحْيَىٰ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ ، فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَىٰ حَدِيثِهِمْ وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَالَّذِي يُعْرَفُ[(٥)] مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ - أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالْعِلْمِ[(٦)] فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا ، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ - قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ ، فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ[(٧)] غَيْرِهِ[(٨)] ، أَوْ[(٩)] لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ ،

---

(١) الضبط بضم أوله من النسخ ، وضبطه في (أ) أيضًا بالفتح منسوبًا لابن عساكر .

(٢) قوله : «روايتهم أو لم» في (ك) : «رواياتهم ولم» . وينظر : «المشارق» (١/ ٣٣٧ ، ٣٥٠) ، «شرح النووي» (١/ ٥٧) .

(٣) قوله : «أو لم تكد توافقها» قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣٥٠) : «كذا ضبطناه عن شيوخنا ، وفي بعض نسخ ابن ماهان : «و لم يكونوا فقهاء» ، وهو تصحيف قبيح مفسد للمعنى ، لا وجه له هنا» .اهـ . وقال نحو ذلك في الموضع (١/ ٣٣٧) . وينظر : «المطالع» (٣/ ٣٤٥) .

(٤) قال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١١٧) : «غلط فيه كثير من رواة الكتاب فقالوا فيه : ابن محرز ، بالزاي المنقوطة وإسكان الحاء المهملة ، وإنما هو : محرَّر ، بميم ثم حاء مهملة مفتوحة ثم راءين مهملتين أولاهما مفتوحة مشددة ، كذلك ذكره البخاري وغيره من أهل الضبط» .

(٥) في (ك) ، (ط) : «نعرف» ، ونسبه في (أ) لابن عساكر .

(٦) ليس في (أ) . وقوله : «أهل الحفظ والعلم» وقع في (ك) ، (ط) : «أهل العلم والحفظ» .

(٧) في (أ) : «أو حديث» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

(٨) قوله : «و حديث غيره» ليس في (ك) ، ومكانه هناك علامة لحق ، ولا يوجد في الحاشية شيء .

(٩) في (ك) : «و» .

قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا[(١)] عَلَى اتِّفَاقٍ[(٢)] مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيَرْوِي[(٣)] عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ[(٤)] مِنَ الْحَدِيثِ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ - فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ[(٥)] شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ وَوُفِّقَ لَهَا، وَسَنَزِيدُ[(٦)] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحًا وَإِيضَاحًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَخْبَارِ[(٧)] الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ[(٨)]

---

(١) ليس في (ك).

(٢) في (أ): «الإتقان»، وفي (ط)، وحاشية (أ) منسوبًا لنسخة عند ابن عساكر: «الاتفاق». قال النووي في «شرحه» (١/ ٥٨): «هكذا في معظم الأصول: «الاتفاق» بالفاء أولا والقاف آخرًا، وفي بعضها: «الإتقان» بالقاف أولا والنون آخرًا، والأول أجود، وهو الصواب».

(٣) في (أ): «فرُوي»، وفي حاشيتها منسوبًا لنسخة عند ابن عساكر كالمثبت.

(٤) الضبط من (أ)، (خ)، (ط)، وضبطه في (ك) بالرفع. قال النووي في شرحه (١/ ٥٨): «العدد منصوب «يروي»».

(٥) في (ك)، (ط): «قد» بدون الواو، ونسبه في (أ) لابن عساكر. وينظر: «شرح النووي» (١/ ٥٨).

(٦) في (ك): «و سنذكر».

(٧) في (ك)، (ط): «الأحاديث».

(٨) قال القاضي في «المشارق» (٢/ ٦٧): «قول مسلم: «فيقذفونه إلى قلوب الأعتياء» كذا عند الطبري بالعين المهملة وتاء باثنتين فوقها، وعند العذري: «الأغنياء» بالمعجمة ونون، وكلاهما وهم، وصوابه رواية السمرقندي ومن وافقه: «الأغبياء» بالمعجمة والباء بواحدة، أي العامة والجهلة الذين لا يفهمون العلم، ويدل عليه قوله آخر الكلام: «وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها»».

مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الأَئِمَّةِ - لَمَا سَهُلَ عَلَيْنَا الانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الأَخْبَارَ الْمُنْكَرَةَ بِالأَسَانِيدِ الضِّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا؛ خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ.



وَاعْلَمْ - وَفَّقَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ[(١)] لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ - أَنْ لَا يَرْوِيَ[(٢)] مِنْهَا إِلَّا مَا عُرِفَ[(٣)] صِحَّةُ مَخَارِجِهِ وَالسِّتَارَةُ فِي نَاقِلِيهِ[(٤)]، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا[(٥)] عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا[(٦)] هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَقَالَ ﷻ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق: ٢]، فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ

۞ في (خ)، (ط): «باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين».

(١) في (ك): «النقالين».

(٢) الضبط من (خ)، (ك)، ونسبه في (أ) لابن عساكر، وضبط أوله في (أ) أيضًا بالضم.

(٣) الضبط من (أ)، (خ) بضم العين بالبناء للمفعول، وضبطه في (ك) بضمها، وفتحها، وفوقه: «معا»، وضبطه في (ط) بفتحها.

(٤) في (ك): «ناقله».

(٥) ليس في (أ)، وذكره فيها بين السطور منسوبًا لابن عساكر.

(٦) قوله: «من هذا» ليس في (ك).

مَقْبُولٍ ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ ، وَالْخَبَرُ إِنْ[١] فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ[٢] مَعَانِيهِمَا ؛ إِذْ كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَىٰ نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ[٣] ، كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَىٰ نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ ، وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

•[١] «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي ، بِحَدِيثٍ يُرَىٰ[٤] أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنِ[٥]» . **حدثناه**[٦] أَبُوبَكْرِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ[٧] .

•[٢] **وحدثناه**[٨] أَبُوبَكْرِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٩] أَيْضًا ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ[١٠] .

---

(١) في (خ) ، (ط) : «وإن» . (٢) في (خ) : «أكثر» .
(٣) في حاشية (ط) منسوبا لنسخة : «الأحاديث» .
*[١] [التحفة : م ق ٤٦٢٧] .
(٤) الضبط من (أ) ، وهو أحد الوجهين في (ك) ، وضبطه أيضا في (ك) بفتح أوله ، وفوقه : «معا» . قال النووي في «شرحه» (١/ ٦٤) : «ضبطناه : «يرىٰ» بضم الياء ، و«الكاذبين» بكسر الباء وفتح النون على الجمع ، وهذا هو المشهور في اللفظتين ، قال القاضي عياض : «الرواية فيه عندنا : «الكاذبين» على الجمع» .اهـ . وينظر : «صيانة صحيح مسلم» (ص١١٨ ، ١١٩) .
(٥) الضبط من (أ) ، (ك) على التثنية ، وضبطه في (ط) على الجمع . قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١١٥) : «الرواية فيه عندنا : «الكاذبين» على الجمع» .اهـ . وينظر التعليق الذي قبله .
(٦) في (ط) : «حدثنا» .
(٧) الضبط بفتح الدال من (خ) ، (ك) ، (ط) ، وضبطه أيضا في (خ) ، (ك) بضمها .
*[٢] [التحفة : م ت ق ١١٥٣١] .
(٨) في (أ) ، (ط) : «وحدثنا» . (٩) قوله : «بن أبي شيبة» ليس في (خ) .
(١٠) بعده في (ط) : «باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم» .

• [٣] **وحدثنا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا[١] غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ . **وحدثنا** مُحَمَّدُ ابْنُ[٢] مُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجُ[٣] النَّارَ** » .

• [٤] **وحدثني**[٤] زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، يَعْنِي : ابْنَ عُلَيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ[٥] قَالَ[٦] : إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « **مَنْ تَعَمَّدَ[٧] عَلَيَّ كَذِبًا ، فَلْيَتَبَوَّأْ[٨] مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** » .

• [٥] **وحدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ[٩] ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** » .

---

* [٣] [التحفة : خ م ت س ق ١٠٠٨٧] .

(١) في (أ) ، (ط) : «حدثنا» . (٢) ليس في (ك) .

(٣) الضبط من (ك) بالرفع ، وضبطه في (ط) بالجزم ، جواب الشرط وهو المشهور ، وتوجيه المثبت أنه ليس بمعنى الشرط .

يلج : الولوج : الدخول . (انظر : النهاية ، مادة : ولج) .

* [٤] [التحفة : م س ١٠٠٢] .

(٤) في (أ) : «حدثني» . (٥) قوله : «بن مالك» من (أ) ، (ط) .

(٦) في (ط) : «أنه قال» .

(٧) في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة : «يتعمد» .

(٨) **فليتبوأ** : لينزل منزله من النار؛ يقال : بوّأه الله منزلًا ، أي : أسكنه إياه ، وتبوأت منزلًا ، أي : اتخذته . (انظر : النهاية ، مادة : بوأ) .

* [٥] [التحفة : خ م ١٢٨٥٢] .

(٩) قال الجياني في «تقييد المهمل» (١/ ٢٠٣) : «فـ «حَصين» بفتح الحاء : أبو حصين عثمان بن عاصم الأسدي . . . ولا أعلم في الكتابين من اسمه حصين - بفتح الحاء - ولا من يكنى بأبي حصين غير هذا ، وفي غير هذا الموضع من «صحيح مسلم» .

● [٦] وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ[١]، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمُغِيرَةُ أَمِيرُ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

○ [٦/ ١] وحدثني[٢] عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ**».



● [٧] وحدثنا[٣] عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي. قال: وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنًّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا[٤] شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ[٥] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَفَىٰ بِالْمَرْءِ**

* [٦] [التحفة: خ م ت ١١٥٢٠].
(١) بعده في حاشية (ط) منسوبا لنسخة: «الوالبي».
(٢) في (أ): «حدثني».
۞ في (خ)، (ط): «**باب النهي عن الحديث بكل ما سمع**».
* [٧] [التحفة: م د ١٢٢٦٨-م د ١٨٥٨٠].
(٣) في (ك): «حدثنا». (٤) في (ك): «أخبرنا».
(٥) ضبب على آخره في (أ)، وبعده في (خ)، (ك)، (ط): «عن أبي هريرة»، و صواب الرواية بدونه كما في (أ). قال الجياني في «التقييد» (٣/ ٧٦٥): «رواه شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، أن رسول الله ﷺ. فأتى به مرسلا لم يذكر فيه أبا هريرة، هكذا روي من حديث معاذ بن معاذ وغندر وعبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، وفي نسخة أبي العباس الرازي وحده في هذا الإسناد: عن شعبة، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة مسندًا، ولا يثبت هذا؛ وقد أسنده مسلم بعد ذلك من طريق علي بن حفص المدائني، عن شعبة. قال الدارقطني: والصواب مرسل عن شعبة كما رواه معاذ وغندر وابن مهدي». اهـ. وذكر الرشيد العطار نحوه في «الغرر» (ص٢٩٥) ثم قال: «لكن رواية -

كَذِبًا ، أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ » .

○[١/٧] وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا[١] شُعْبَةُ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . بِمِثْلِ ذَلِكَ[٢] .

●[٨] وحدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا[٣] هُشَيْمٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﵁ : بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ .

●[٩] حدثنا[٤] مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنًّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ ، أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ[٥] .

●[١٠] وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ[٦] ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ :

= ابن مهدي ومن تابعه على إرساله أرجح ؛ لأنهم أحفظ وأثبت من المدائني الذي وصله وإن كان قد وثقه يحيى بن معين والزيادة من الثقة مقبولة عند أهل العلم ، ولهذا أورده مسلم من الطريقين ليبين الاختلاف الواقع في اتصاله ، وقدم رواية من أرسله ؛ لأنهم أحفظ وأثبت» . وينظر : «المشارق» (٢/ ٣٤٤) ، «الإكمال» (١/ ١١٤) ، «شرح النووي» (١/ ٧٤) .

*[١/٧] [التحفة : م د ١٢٢٦٨] .

(١) في (ك) ، (ط) : «حدثنا» .

(٢) هذا الحديث من الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في «التتبع» (ص١٧٥) .

*[٨] [التحفة : م ١٠٥٩٨] .

(٣) في (خ) : «حدثنا» .

*[٩] [التحفة : م س ٩٥٠٨] .

(٤) في (خ) ، (ك) : «أخبرنا» .

(٥) في (ك) ، (ط) تأخر هذا الحديث عن حديث أبي الطاهر الذي بعده .

*[١٠] [التحفة : م ١٩٢٤٧] .

(٦) قوله : «أحمد بن عمرو بن سرح» في (ط) : «أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح» .

قَالَ لِي مَالِكٌ : اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ .

• [١١] وحدثنا[١] مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنًّى ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ : لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَىٰ بِهِ ؛ حَتَّىٰ يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ .

• [١٢] وحدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا[٢] عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ابْنِ حُسَيْنٍ ، قَالَ : سَأَلَنِي إِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ[٣] : إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِفْتَ[٤] بِعِلْمِ الْقُرْآنِ ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً وَفَسِّرْ ؛ حَتَّىٰ أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ ، قَالَ[٥] : فَفَعَلْتُ ، فَقَالَ لِيَ[٦] : احْفَظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ : إِيَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ[٧] فِي الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ .

• [١٣] وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ ، قَالَا[٨] : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ ؛ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً .

---

* [١١] [التحفة : م ١٨٩٧٦] .
(١) في (خ) ، (ك) : «حدثنا» .
* [١٢] [التحفة : م ١٨٤٤٢] .
(٢) في (ك) : «حدثنا» .
(٣) في (أ) : «قال» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .
(٤) قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣٤٢) : «في صدر كتاب مسلم : أني كلفت بعلم القرآن» بكسر اللام ، وعند الطبري : «علقت» بكسر اللام ، وكلاهما صحيح بمعنى متقارب ، «كلفت» : أولعت ، و«علقت» : أحببت ، وأيضًا أدمت فعله» .
(٥) ليس في (أ) ، وفيها فوق السطر منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .
(٦) أشار في (أ) إلى أنه ليس عند ابن عساكر .
(٧) الشناعة : القبح . (انظر : النهاية ، مادة : شنع) .
* [١٣] [التحفة : م ٩٤٠١] .
(٨) في (ك) : «قَالَ» .



• [١٤] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « **سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ**(١) **يُحَدِّثُونَكُمْ مَا**(٢) **لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ؛ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ** » .

○ [١٤/١] وحدثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي(٣) مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا**(٤) **لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ؛ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ** » .

• [١٥] وحدثني أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنِ الْمُسَيَّبِ ابْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبَدَةَ(٥) ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ

۞ في (خ) : « **باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم** » ، وفي (ط) : «باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم» .

* [١٤] [التحفة : م ١٤٦١٢] .

(١) في (ط) : «أناس» ، ونسبه في (أ) لابن عساكر .

(٢) أشار في (أ) إلى أنه عند ابن عساكر : «بما» ، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة .

(٣) في حاشية (ط) منسوبا لنسخة : «حدثني» .

(٤) في (ط) : «بما» .

* [١٥] [التحفة : م ٩٣٢٦] .

(٥) في (ك) : «عَبْد» بتنوين آخره ، ثم كتب الهاء بين السطور بدون علامة . قال القاضي عياض في «المشارق» (٢/ ١١٩) : ««عامر بن عبد» كذا لأكثر رواة مسلم ، وعند الطبري : «عامر بن عبدة» بتحريك الباء وزيادة تاء ، وهو الصحيح ، وقد ذكرناه والاختلاف في ذلك قبل» . اهـ . وقال أيضا فيه (٢/ ١٠٩) : =

الرَّجُلِ ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ ، فَيَتَفَرَّقُونَ ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ : سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ وَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ يُحَدِّثُ .

•[١٦] وحدثني[١] مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي قَالَ : إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا .

•[١٧] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ جَمِيعًا ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَعْنِي : بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَ لَهُ ، ثُمَّ حَدَّثَهُ ، فَقَالَ لَهُ : عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَا أَدْرِي ، أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا ، أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ[٢] ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ .

= «وكل ما كان فيها «عبدة» بسكون الباء ، إلا «عامر بن عبدة» فهذا بفتحها وإثبات الهاء ، ذكره مسلم في خطبته ، وكذا قرأته على الفقيه أبي محمد الخشني ، وكذا كان في أصل القاضي التميمي ، وهي رواية ابن الحذاء ، وهو الصواب ، كذا قيده الدارقطني وعبد الغني وابن ماكولا والجياني ، إلا أن الدارقطني وابن ماكولا ذكرا فيه سكون الباء أيضا ، وبالفتح قاله ابن المديني وابن معين ، وبالسكون قاله ابن حنبل وغيره ، ولم يذكر فيه عبد الغني غير الفتح ، ورواه لنا غيرهما من شيوخنا عن شيوخهم عن مسلم : «عبد» بغير هاء ، وهو وهم ، والصواب ما تقدم ، وقد نبه عليه الحافظ أبو علي الجياني ، ونبهنا عليه شيخنا القاضي الشهيد وغيره من متقني شيوخنا» .

*[١٦] [التحفة : م ٨٨٣١] .

(١) في (أ) : «حدثني» .

*[١٧] [التحفة : م ٥٧٥٩] .

(٢) بعده في (ط) : «له» ، ونسبه في حاشية (أ) لابن عساكر .

• [١٨] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ(١) الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ؛ فَهَيْهَاتَ.

• [١٩] وحدثني(٢) أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَيْلَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، يَعْنِي: الْعَقَدِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَبَاحٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ(٣)، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ(٤) لِحَدِيثِهِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ(٥) لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ؟! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَةَ(٦) وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ.

• [٢٠] وحدثنا(٧) دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٨) نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا وَيُخْفِي(٩) عَنِّي،

---

* [١٨] [التحفة: م س ق ٥٧١٧].

(١) الضبط من (خ)، (ك)، وضبطه في (أ) بضم النون وتشديد الفاء المفتوحة، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالضبط المثبت.

* [١٩] [التحفة: م ٦٤١٩].

(٢) في (أ): «حدثني».

(٣) قوله: «قال رسول الله ﷺ» الثانية من (خ)، وألحق بحاشية (أ) منسوبًا لابن عساكر.

(٤) **يأذن**: يستمع. (انظر: النهاية، مادة: أذن).

(٥) الضبط بسكون السين وتخفيف الميم من (أ)، (خ)، (ك)، وضبطه في (أ) أيضًا بتشديد الميم.

(٦) في (خ)، (ط): «الصعب».

* [٢٠] [التحفة: م ٥٨٠٦].

(٧) في (ط): «حدثنا». (٨) في (ك): «أخبرنا».

(٩) في (أ): «ويُحفي» بالحاء المهملة. قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/ ١٢١): «ويحفي =

فَقَالَ : وَلَدٌ[١] نَاصِحٌ ، أَنَا أَخْتَارُ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَارًا ، وَأُخْفِي عَنْهُ ، قَالَ : فَدَعَا بِقَضَاءِ عَلِيٍّ ﷺ ، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ[٢] فَيَقُولُ : وَاللَّهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ .

○[١/٢٠] حدثنا عَمْرٌو النَّاقِدُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : أُتِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ ﷺ فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرَ[٣] ، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ .

●[٢١] حدثنا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : لَمَّا أَحْدَثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ ﷺ ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا؟!

= عني» ، ثم قال ابن عباس في الخبر : «أختار له الأمور اختيارا وأحفي عنه» هكذا روينا الحرفين عن جميع شيوخنا بالحاء المهملة ، إلا عن أبي محمد الخشني ، فإني قرأتها عليه بالخاء المعجمة ، وكان أبو بحر يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكناني أن صوابه بالخاء المعجمة ، ومعناه عندي أي : لا تحدثني بكل ما رويته ، ولكن أخف بعضه عني مما لا أحتمله ولا تراه صوابا ، ويدل عليه قوله : «أختار له» ، ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب» . اهـ . وقال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١١٩ ، ١٢٠) معقبًا على كلام القاضي : «قلت : وهذا تكلف ليست فيه رواية متصلة الإسناد نضطر إلى قبوله ، والله أعلم» . اهـ . وذكر النووي في «شرحه» (١/ ٨٣) كلام القاضي وابن الصلاح ، ثم قال : «وهذا الذي اختاره من الخاء المعجمة هو الصحيح ، وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد ، والله أعلم» . وينظر : «المشارق» (١/ ٢٠٩) ، «المطالع» (٢/ ٣٣٧-٣٤١) .

(١) في (ك) منسوبًا لنسخة : «ولَكَ» ، وفي الحاشية كالمثبت ، وصحح عليه . قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١٢٢) : «وقع عند العذرى : (ولك ناصح) ، وهو تصحيف» .

(٢) قوله : «به الشيء» وقع في (أ) : «بالشيء» ، وفي حاشيتها منسوبا لابن عساكر كالمثبت .

*[١/٢٠] [التحفة : م ٥٧٦٠] .

(٣) الضبط بفتح آخره بلا تنوين من (أ) ، (خ) ، وضبطه في (ك) بالنصب والجر معًا بلا تنوين .

*[٢١] [التحفة : م ١٩٦١٧] .

•[٢٢] حدثنا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ ، يَعْنِي : ابْنَ عَيَّاشٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ : لَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ[(١)] عَلَىٰ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ، إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ .



•[٢٣] حدثنا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ وَهِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَحَدَّثَنَا فُضَيْلٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ[(٢)] قَالَ : إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ .

•[٢٤] حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ ، قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ[(٣)] إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ ؛ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ ؛ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ .

•[٢٥] حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ ، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ قَالَ : لَقِيتُ طَاوُسًا ، فَقُلْتُ : حَدَّثَنِي فُلَانٌ

---

*[٢٢] [التحفة : م ١٩٤٥٠] .

(١) الضبط بفتح الياء وسكون الصاد وضم الدل المخففة من (أ) ، وضبطه في (خ) ، (ك) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة . قال النووي في «شرح مسلم» (١/ ١٣) : «ضبط على وجهين ؛ أحدهما : بفتح الياء وإسكان الصاد وضم الدال ، والثاني : بضم الياء وفتح الصاد والدال المشددة» .

۞ في (خ) ، (ط) : « باب في أن الإسناد من الدين » .

*[٢٣] [التحفة : م تم ١٩٢٩٢] .

(٢) في (ط) : «محمد بن سيرين» .

*[٢٤] [التحفة : م ١٩٢٩٤] .

(٣) في حاشية (أ) منسوبًا للبطليوسي : «فننظر» .

*[٢٥] [التحفة : م ١٨٨٢٦] .

كَيْتَ[١] وَكَيْتَ ، فَقَالَ[٢] : إِنْ كَانَ[٣] مَلِيًّا ؛ فَخُذْ عَنْهُ .

○[٢٥/١] وحدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيَّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ ، قَالَ : قُلْتُ لِطَاوُسٍ : إِنَّ فُلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ[٤] : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا ؛ فَخُذْ عَنْهُ .

●[٢٦] حدثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً ، كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ ، يُقَالُ : لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .

●[٢٧] حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . قال : وحدثني أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثِّقَاتُ .

●[٢٨] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَاذَ[٥] مِنْ أَهْلِ مَرْوَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ : الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ .

---

(١) كيت : كناية عن الأمر ، نحو كذا وكذا . (انظر : النهاية ، مادة : كيت) .

(٢) في (ك) ، (ط) : «قال» ، وأشار في (أ) إلى أنه هكذا عند ابن عساكر .

(٣) بعده في (خ) ، (ط) : «صاحبك» .

(٤) في (أ) ، (ط) : «قال» .

*[٢٦] [التحفة : م ١٨٨٩٩] .

*[٢٧] [التحفة : م ١٨٦٧٣] .

*[٢٨] [التحفة : م ١٨٩٢٣] .

(٥) قال القاضي في «المشارق» (٢/ ١٩٩) : ««قهزاذ» بضم القاف وسكون الهاء وزاي وآخره ذال معجمة ، كذا قيدناه عن حفاظ شيوخنا ومتقنيهم ، ووجدته في كتب بعضهم بضم الهاء وتشديد الزاي» .

• [٢٩] وقال[١] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ رِزْمَةَ[٢] ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ ، يَعْنِي : الْإِسْنَادَ .

• [٣٠] وقال مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالَقَانِيَّ ، قَالَ[٣] : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ : « **إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ** » ، قَالَ : فَقَالَ[٤] عَبْدُ اللَّهِ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ ، قَالَ[٥] : ثِقَةٌ ، عَمَّنْ[٦]؟ قَالَ[٧] : قُلْتُ : عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : ثِقَةٌ ، عَمَّنْ؟ قَالَ : قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ[٨] ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ[٩] ، تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ .

---

* [٢٩] [التحفة : م ١٨٩٢٣] .

(١) في (أ) : «وحدثني» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .

(٢) قوله : «بن رزمة» في (ط) : «بن أبي رزمة» ، ونسبه في حاشية (أ) لابن عساكر . قال النووي في «شرحه» (١/ ٨٨) : «وقع في بعض الأصول : «العباس بن رزمة» ، وفي بعضها : «العباس بن أبي رزمة»» .

(٣) في (أ) : «يقول» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .

(٤) بعده في (ك) بين السطور بخط مخالف ودون علامة : «له» .

(٥) في (ك) ، (ط) : «فقال» .

(٦) قبله في (أ) : «قال» .

(٧) ليس في (أ) ، وكتبه بين السطور منسوبًا لابن عساكر .

(٨) قوله : «بن دينار» ليس في (ك) ، ومكانه هناك علامة لحق ، ولا شيء في الحاشية .

(٩) مفاوز : جمع مفازة ، وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها . (انظر : شرح النووي) (١/ ٨٩) .



●[٣١] وقال مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَىٰ رُءُوسِ النَّاسِ : دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ .

●[٣٢] وحدثني[١] أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ[٢] هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهَيَّةَ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ ، فَقَالَ يَحْيَىٰ لِلْقَاسِمِ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَىٰ مِثْلِكَ ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ[٣] عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ ، فَلَا يُوجَدَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ وَلَا فَرَجٌ[٤] ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ[٥] ، فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ : وَعَمَّ ذَاكَ؟ قَالَ : لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامَيْ هُدًىٰ ؛ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما ، قَالَ : يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ : أَقْبَحُ[٦] مِنْ ذَاكَ[٧] عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ آخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ ، قَالَ : فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ .

○[٣٢/ ١] وحدثني بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ[٨] ، يَقُولُ : أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ ، أَنَّ ابْنًا[٩] لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ

۞ في (خ) ، (ط) : « باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار ، وقول الأئمة في ذلك » .

*[٣١] [التحفة : م ١٨٩٢٥] .

*[٣٢] [التحفة : م ١٩٢٠١] .

(١) في (أ) : «حدثني» .

(٢) قال النووي في «شرحه» (١/ ٩٠-٩١) : «هكذا وقع في الأصول : «أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال حدثني أبو النضر» ، وأبو النضر هذا هو جد أبي بكر هذا ، وأكثر ما يستعمل أبو بكر بن أبي النضر» .

(٣) رسم أوله في (ك) بالمثناة الفوقية والتحتية معا .

(٤) صحح عليه في (أ) .

(٥) صحح عليه في (أ) ، وفي حاشيتها منسوبًا للبطليوسي : «مخرجًا» وضبب على آخره .

(٦) بعده في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة : «والله» .

(٧) في (ك) : «ذلك» .

(٨) بعده في (أ) : «بن عيينة» .

(٩) في (ط) : «أبناء» .

عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْظِمُ[١] أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامَيِ الْهُدَىٰ ، يَعْنِي : عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ ، تُسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ ، فَقَالَ : أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ﷻ ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ أُخْبِرَ[٢] عَنْ[٣] غَيْرِ ثِقَةٍ ، قَالَ : وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ .

● [٣٣] وحدثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، وَشُعْبَةَ ، وَمَالِكًا ، وَابْنَ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ ، فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ ، قَالُوا : أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ .

● [٣٤] وحدثنا عُبَيْدُ[٤] اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّضْرَ[٥] يَقُولُ : سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ أُسْكُفَّةِ[٦] الْبَابِ ، فَقَالَ : إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ[٧] ، إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ[٨] .

---

(١) الضبط بسكون العين وكسر الظاء المخففة من (أ) ، (خ) ، وضبطه في (ك) بسكون العين وفتحها ، وتشديد الظاء المكسورة وتخفيفها .

(٢) الضبط بسكون الخاء وكسر الباء المخففة من (خ) ، وضبطه في (ك) بفتح الخاء وتشديد الباء المكسورة .

(٣) صحح عليه في (أ) وفي الحاشية منسوبًا لابن عساكر : «من» .

* [٣٣] [التحفة : م ١٨٧٦٢] .

* [٣٤] [التحفة : م ت ١٨٩٢١] .

(٤) قال القاضي في «المشارق» (٢/ ١١٧) : «كذا لكافتهم ، وفي كتاب ابن أبي جعفر : «نا عبيد الله بن سعيد» ، وكذا سمعناه منه ، وهو الصواب ، وهو أبو قدامة اليشكري ، وكذا في حديث السائل عن الوقت : «نا زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد» ، كذا لهم ، وعند السمرقندي : «عبد الله» على التكبير ، والصواب الأول» .

(٥) بعده في حاشية (أ) منسوبًا لابن عساكر : «بن شميل» .

(٦) أسكفة : عتبة الباب التي يوطأ عليها . (انظر : اللسان ، مادة : سكف) .

(٧) نزكوه : نزكت الرجل ، إذا عبته . كما يقال : طعنت عليه وفيه . (انظر : النهاية ، مادة : نزك) .

(٨) كذا في النسخ بالنون والزاي في أوله ، وصحح عليه في (أ) . قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١٣٤) : «قوله : «إن شهرا نزكوه» هذه الرواية الصحيحة بالنون والزاي ، وهكذا سماعنا فيه من الأسدي عن السمرقندي عن الفارسي ، وكذا أقرأناها علي بن أبي جعفر عن الطبري عن الفارسي عن =

قال أبو الحسين مسلم[(١)] : يَقُولُ : أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا فِيهِ .

• [٣٥] وحدثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا ، فَلَمْ أَعْتَدَّ بِهِ .

• [٣٦] وحدثني[(٢)] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَاذَ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ ابْنِ وَاقِدٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ : إِنَّ عَبَّادَ[(٣)] بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ[(٤)] حَالَهُ ، وَإِذَا[(٥)] حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَتَرَىٰ أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانُ : بَلَىٰ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَكُنْتُ إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ[(٦)] عَبَّادٌ أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ ، وَأَقُولُ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ .

= الجلودي ، وسمعناها من القاضي الصدفي وغيره عن العذري ، وسائر الرواة : «تركوه» بالتاء والراء . وبالنون والزاي ذكر هذا الحرف الهروي وفسره ، وهو الأشبه بمساق الكلام ، ومعناه : طعنوا فيه ، وهو مأخوذ من النيزك وهو الرمح القصير» . اهـ. وقال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١٢١ ، ١٢٢) : «أوله نون ثم زاي مفتوحتان ، أي : طعنوا فيه ، مأخوذ من النيزك بنون مفتوحة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم زاي مفتوحة ، وهو : الرمح القصير . ورواه كثير من رواة مسلم : «تركوه» بالتاء والراء ، وهو تصحيف ، وتفسير مسلم له ينفيه» . اهـ. وقال النووي رحمه الله في «شرحه» (١/ ٩٣) : «وقال غير القاضي : رواية التاء تصحيف وتفسير مسلم يردها ، ويدل عليه أيضا أن شهرًا ليس متروكا ؛ بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم» . اهـ. وينظر : «المطالع» (٢/ ١٦) .

(١) قوله : «أبو الحسين مسلم» ليس في (أ) ، وفي (ك) : «قال حدثنا مسلم» ، وفي (ط) : «قال مسلم رحمه الله» .

* [٣٥] [التحفة : م ١٨٨٠٤] .

* [٣٦] [التحفة : م ١٨٧٦٣-م ١٨٩٢٦] .

(٢) في (أ) : «حدثني» .

(٣) ضبب عليه في (أ) .

(٤) الضبط بفتح أوله على البناء للمعلوم من (ك) ، (ط) ، وأشار في (أ) إلى أنه عند ابن عساكر بضم أوله على البناء للمجهول . قال النووي في «شرحه» (١/ ٩٤) : «يعني أنت عارف بضعفه» .

(٥) في (ك) : «فإذا» .

(٦) بعده في (ط) : «فيه» .

●[٣٧] وقال[١] مُحَمَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : قَالَ أَبِي : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : انْتَهَيْتُ إِلَىٰ شُعْبَةَ ، فَقَالَ[٢] : هَذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ .

●[٣٨] وحدثني الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ مُعَلًّى[٣] الرَّازِيَّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ ، الَّذِي رَوَىٰ عَنْهُ عَبَّادٌ[٤] ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَىٰ بْنِ يُونُسَ ، قَالَ : كُنْتُ عَلَىٰ بَابِهِ ، وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ .

●[٣٩] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي[٥] عَفَّانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمْ تَرَ[٦] الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ : فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ : لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ .

قال أبو الحسين[٧] : يَقُولُ : يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَىٰ لِسَانِهِمْ[٣] ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ لِلْكَذِبِ[٨] .

●[٤٠] حدثني الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي[٩] خَلِيفَةُ ابْنُ مُوسَىٰ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَىٰ غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ[١٠] ، فَجَعَلَ يُمْلِي عَلَيَّ : حَدَّثَنِي

---

*[٣٧] [التحفة : م ١٨٨٠٥] .

(١) في (أ) : «قال» .

(٢) في (أ) منسوبًا لابن عساكر : «قال» .

*[٣٨] [التحفة : م ١٨٧٦٤] .

(٣) ضبب عليه في (أ) .

(٤) قوله : «عنه عباد» في (أ) : «عباد عنه» .

*[٣٩] [التحفة : م ١٩٥٣٧] .

(٥) في (أ) ، (ط) : «حدثني» .

(٦) في (ك) هنا وفي الموضع التالي : «نر» . قال النووي في «شرحه» (١/ ٩٤) : «ضبطناه في الأول بالنون ، وفي الثاني بالتاء المثناة» .

(٧) قوله : «أبو الحسين» بدله في (ك) ، (ط) : «قال مسلم» ، وبعده بين السطور في (خ) : «مسلم» .

(٨) في (ك) ، (ط) : «الكذب» .

*[٤٠] [التحفة : م ١٨٦١٦] .

(٩) في (أ) : «أخبرنا» .

(١٠) في (خ) : «عبد الله» ، وهو خطأ .

مَكْحُولٌ ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ[(١)] ، فَأَخَذَهُ الْبَوْلُ فَقَامَ ، فَنَظَرْتُ فِي الْكُرَّاسَةِ ، فَإِذَا فِيهَا : حَدَّثَنِي أَبَانٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبَانٌ ، عَنْ فُلَانٍ ، فَتَرَكْتُهُ وَقُمْتُ .

•[٤١] قَالَ : وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيَّ ، يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ : حَدِيثَ هِشَامٍ أَبِي الْمِقْدَامِ ، حَدِيثَ[(٢)] عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ هِشَامٌ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : يَحْيَىٰ بْنُ فُلَانٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، قُلْتُ[(٣)] لِعَفَّانَ : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قِبَلِ هَذَا الْحَدِيثِ ؛ كَانَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ ادَّعَىٰ بَعْدُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ .

•[٤٢] حدثنا[(٤)] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ ، يَقُولُ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ؟ قَالَ : سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ .

•[٤٣] قَالَ ابْنُ قُهْزَاذَ : وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ[(٥)] يَذْكُرُ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، يَعْنِي : ابْنَ الْمُبَارَكِ : رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُضَيْفٍ[(٦)] صَاحِبَ « الدَّمِ

---

(١) ليس في (خ) ، (ك) ، وفي حاشية (ط) منسوبا لنسخة : «كذا» .

*[٤١] [التحفة : م ١٩٠٩٨] .

(٢) الضبط بالنصب من (أ) ، (خ) ، (ك) ، وضبطه في (أ) ، (خ) أيضًا بالرفع . قال النووي في «شرحه» (١/ ٩٥) : «قوله : «حديث عمر» فيجوز في إعرابه النصب والرفع ؛ فالرفع على تقدير : هو حديث عمر ، والنصب على وجهين ؛ أحدهما البدل من قوله : «حديث هشام» ، والثاني على تقدير : أعني» .

(٣) في (ط) : «قال : قلت» .

*[٤٢] [التحفة : م ١٨٩٢٧] .

(٤) في (خ) : «حدثني» ، وفي (ك) : «وحدثني» .

*[٤٣] [التحفة : م ١٨٩٢٨] .

(٥) قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣١٦) : «و«زمعة» و«ابن زمعة» بفتح الزاي وسكون الميم ، وضبطناه عن أبي بحر بفتح الميم حيث وقع ، وكلاهما يقال» .

(٦) في (أ) ، (ط) : «غطيف» بالطاء ، وفي (أ) أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت . قال القاضي عياض في =

قَدْرَ[1] الدِّرْهَمِ» ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا ، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي[2] مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ ؛ كُرْهَ حَدِيثِهِ .

• [٤٤] وحدثني[3] ابْنُ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ وَهْبًا ، يَقُولُ : عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ : بَقِيَّةُ صَدُوقُ اللِّسَانِ ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ .

• [٤٥] حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ ، وَكَانَ كَذَّابًا .

○ [٤٥/ ١] حدثنا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُفَضَّلٍ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ ، يَقُولُ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ[4] .

= «الإكمال» (١/ ١٣٧) : «"غطيف" كذا صوابه بالغين المعجمة المضمومة والطاء المهملة المفتوحة ، ورواية كافة شيوخنا فيه عن العذري والطبري والسمرقندي بضاد معجمة ، وهو خطأ ، وثبّتنا متقنوهم على الصواب المتقدم فيه» . اهـ . وقال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١٢٣) : «وقع في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي العساكري ، وأصل بخط الحافظ أبي عامر العبدري برواية أبي الفتح السمرقندي عن عبد الغافر الفارسي ، وفي غيرهما ، وفي رواية جماعة آخرين من رواة الكتاب : "ابن غضيف" بضاد معجمة ، وهو خطأ ؛ وإنما هو بالطاء المهملة من وجوه معتمدة ، وهو كذلك محفوظ معروف ، وهو عندي على الصواب فيما انتخبته من أصل فيه سماع شيخنا أبي الحسن الطوسي وعليه خط شيخه الفراوي ، وقرأته عليه عند قبر مسلم ، والله أعلم» . اهـ . ووقع في الأصول الخطية لـ «تحفة الأشراف» للحافظ المزي معزوا لمسلم بالضاد المعجمة ، والحاصل أن التحقيق من حيث الرواية أن رواية مسلم بالضاد المعجمة ؛ خلافا للصواب . والله أعلم .

(١) الضبط بالنصب من (ك) ، وضبطه في (ط) بالجر .

(٢) في (ك) : «أستحي» .

* [٤٤] [التحفة : م ١٨٩٢٩] .

(٣) في (ك) ، (ط) : «حدثني» .

* [٤٥] [التحفة : م ١٨٨٧٠] .

(٤) في (أ) ، (ط) : «الكاذبين» ، وضبطه في (أ) بفتح الباء وكسرها ، ونسب الكسر لابن عساكر .

● [٤٦] وحدثنا(١) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ عَلْقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ(٢).

○ [٤٦/ ١] وحدثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْوَحْيَ فِي سَنَتَيْنِ، أَوْ قَالَ: الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَالْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ.

● [٤٧] وحدثني حَجَّاجٌ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي(٤) أَحْمَدُ، وَهُوَ: ابْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُغِيرَةِ(٥)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ اتُّهِمَ.

● [٤٨] وحدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ، قَالَ: فَدَخَلَ مُرَّةُ وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحَسَّ(٦) الْحَارِثُ بِالشَّرِّ فَذَهَبَ.

---

(١) في (خ)، (ط): «حدثنا».

(٢) بعده في (ك): «منه»، وهذه الطريق لم يعزه المزي في «التحفة» لمسلم.

*[٤٦/ ١] [التحفة: م ١٨٣٩٩].

*[٤٧] [التحفة: م ١٨٣٩٧].

(٣) بعده في حاشية (أ) منسوبًا لابن عساكر: «بن الشاعر».

(٤) في (أ): «حدثنا»، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت.

(٥) الضبط بالجر من (أ)، (ط)، وضبطه في (ك) بالرفع، وهو خطأ. قال النووي في «شرحه» (١/ ٩٩): «المغيرة مجرور معطوف على منصور».

*[٤٨] [التحفة: م ١٨٥٩٧].

(٦) قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٢١٣): «وفي صدر كتاب مسلم: «وأحس الحارث بالشر فذهب» كذا رويناه، وكان عند بعض شيوخنا: «حس» ووهمه بعضهم، وقال: صوابه: «أحس»، وقد ذكرنا قبل أنه يقال: حس وأحس، بمعنى: توهمت أمرا فوجدته كذلك». اهـ.

وقال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١٢٣، ١٢٤): «قوله: «حس الحارث بالشر» هكذا وقع بغير همزة في أوله فيما عندنا من الأصول، وهو لغة قليلة في «أحس»». اهـ.

•[٤٩] وحدثني عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، يَعْنِي : ابْنَ مَهْدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، قَالَ : قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ : إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ ؛ فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ .

•[٥٠] حدثنا[١] أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، وَهُوَ : ابْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ ، قَالَ : كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ ، وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ[٢] ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا : لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي الْأَحْوَصِ ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا[٣] ، قَالَ : وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ .

•[٥١] حدثنا[٤] أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ[٥] ، قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ : لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ ، فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ ؛ كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ .

= وقال النووي في «شرحه» (١/ ٩٩) : «قوله : «وأحس الحارث بالشر» هكذا ضبطناه من أصول محققة : «أحس» ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها : «حس» بغير ألف ، وهما لغتان : «حس» و«أحس» ، ولكن «أحس» أفصح وأشهر ، وبها جاء القرآن العزيز ، قال الجوهري وآخرون : «حس»و«أحس» لغتان بمعنى : علم وأيقن ، وأما قول الفقهاء وأصحاب الأصول : الحاسة والحواس الخمس ، فإنما يصح على اللغة القليلة «حس» بغير ألف ، والكثير في «حس»بغير ألف أن يكون بمعنى قتل» . اهـ . وينظر : «المطالع» (٢/ ٣٥٥) .

*[٤٩] [التحفة : م ١٨٣٩٨] .

*[٥٠] [التحفة : م ١٨٨٩٧] .

(١) في (أ) : «وحدثنا» ، وفي (خ) : «وحدثني» .

(٢) أشار في (أ) إلى أنه ليس عند ابن عساكر .

أيفاع : أيفع الغلام فهو يافع ، إذا شارف الاحتلام ولَمَّا يحتلم . (انظر : النهاية ، مادة : يفع) .

(٣) في (أ) : «وشقيق» وضبب عليه .

*[٥١] [التحفة : م ١٨٤٧٦] .

(٤) في (أ) : «حدثني» .

(٥) في (ك) : «الداركي» وضبب عليه ، وفي حاشيتها كالمثبت ، وصحح عليه .

•[٥٢] حدثنا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ(١)، قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أَحْدَثَ.

•[٥٣] حدثني(٢) سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٣) الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ اتَّهَمَهُ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانَ بِالرَّجْعَةِ.

•[٥٤] وحدثنا(٤) حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَخُوهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا الْجَرَّاحَ بْنَ مَلِيحٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهَا.

•[٥٥] وحدثني(٥) حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا، يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ - أَوْ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ. قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْخَمْسِينَ أَلْفًا(٦).

•[٥٦] وحدثنا(٧) إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ

---

*[٥٢] [التحفة: م ١٩٤٣٧].

(١) ضبب عليه في (أ) لابن عساكر، وقوله: «بن يزيد» وقع في (خ): «هو: ابن يزيد».

*[٥٣] [التحفة: م ١٨٧٧٤].

(٢) في (خ): «وحدثنا»، وفي (ك): «وحدثني»، ونسبه في (أ) لابن عساكر.

(٣) في (ك): «وحدثنا».

*[٥٤] [التحفة: م ١٨٤٧٥].

(٤) في (أ): «حدثنا».

(٥) في (أ): «حدثني»، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.

(٦) هذا الحديث لم يعزه المزي في «التحفة» إلى مسلم.

*[٥٦] [التحفة: م ١٨٧٩٧].

(٧) في (أ) منسوبا لابن عساكر، (ك)، (ط): «وحدثني».

سَلَّامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرًا الْجُعْفِيَّ يَقُولُ : عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

• [٥٧] وحدثني(١) سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ ﷻ : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف : ٨٠]، قَالَ(٢) جَابِرٌ : لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ ، قَالَ سُفْيَانُ : وَكَذَبَ . فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ(٣) : وَمَا(٤) أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ : إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ : إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ ، فَلَا يُخْرَجُ(٥) مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ ؛ حَتَّىٰ يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ ، يُرِيدُ : عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي : اخْرُجُوا مَعَ فُلَانٍ . يَقُولُ جَابِرٌ : فَذَا(٦) تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَكَذَبَ ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ(٧) .

• [٥٨] وحدثني سَلَمَةُ(٨) ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ

---

* [٥٧] [التحفة : م ١٨٧٧٤] .

(١) في (أ) : «وحدثنا» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .

(٢) في (خ) ، (ط) : «فقال» . (٣) من (خ) ، (ط) .

(٤) في (ك) : «ما» .

(٥) الضبط بضم أوله من (أ) لكنه بدون نقط ، وضبطه فيها أيضًا ، وفي (ك) بالفتح ، ووقع في (ط) : «نخرج» بالنون . قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٢٢) : «"يخرج" مضموم الأول على ما لم يسم فاعله ، وعند ابن الحذاء : (فلا نخرجه) يعني : من خرج ، والأول الصحيح» .

(٦) قال صاحب «المطالع» (٣/ ٩٢) : «"فذا" . . . كذا لأكثرهم ، وعند الصدفي : "قد روي" ، وفي رواية ابن الحذاء : "يريد" ، والوجه الأول أبين» .

(٧) وقع هذا الحديث في (خ) متأخرا عن الحديثين بعده .

* [٥٨] [التحفة : م ١٨٧٧٤] .

(٨) بعده في (أ) : «بن شبيب» . قال أبوعلي الجياني في «تقييد المهمل» (٣/ ٧٦٦) : «وسقط ذكر سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي في نسخة أبي العلاء بن ماهان ، والصواب ما رواه أبو أحمد - يعني : الجلودي - وغيره كما تقدم ؛ لأن مسلما لم يلق الحميدي» . اهـ . وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/ ١٤٥) : «وقال أبوعبد الله بن الحذاء - وهو أحد رواة كتاب مسلم : سألت عبد الغني بن سعيد : هل روىٰ مسلم عن الحميدي؟ فقال : لم أره إلا في هذا الموضع ، وما أبعد ذلك! أو يكون سقط قبل =

جَابِرًا يُحَدِّثُ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَذْكُرَ مِنْهَا شَيْئًا وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا.

●[٥٩] وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو الرَّازِيَّ، قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَقُلْتُ: الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَيْخٌ طَوِيلُ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ.

●[٦٠] وحدثني[١] أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا[٢] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرَ، فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ.

●[٦١] حدثني[٣] حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا - ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ - وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى تَمْرَتَيْنِ، مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

●[٦٢] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ أَحَدًا قَطُّ، إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ، يَعْنِي[٤]: أَبَا أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ

= الحميدي رجل، وعبد الغني إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان؛ فلذلك قال ما قال، ولم يكن بعد دخلت نسخة الجلودي، وقد ذكر مسلم قبل هذا: «حدثنا سلمة، حدثنا الحميدي» - في حديث آخر - كذا هو عند جميعهم، وهو الصواب هنا أيضا إن شاء الله تعالى». اهـ. وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٤٤).

*[٥٩] [التحفة: م ١٨٤٧٧].

*[٦٠] [التحفة: م ١٨٤٤٣].

(١) في (خ): «وحدثنا»، وفي (ك): «حدثني».

(٢) في (ك)، (ط): «حدثني»، ونسبه في (أ) لابن عساكر.

*[٦١] [التحفة: م ١٨٤٤٤].

(٣) في (خ): «حدثنا»، وفي (ك): «وحدثني».

*[٦٢] [التحفة: م ١٨٤٤٥].

(٤) ليس في (ك)، ومكانه علامة لحق، ولا شيء في الحاشية.

ذَكَرَهُ، فَقَالَ: رحمه الله كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ.

• [٦٣] حدثني[١] الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا[٢] عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَىٰ فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ[٣] النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِفِ[٤].

○ [٦٣/ ١] وحدثني[٥] حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[٦] الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَىٰ عَلَىٰ قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَقَالَ قَتَادَةُ: هَذَا كَانَ[٧] سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ، لَا يَعْرِضُ فِي شَيْءٍ[٨] مِنْ[٩] هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، إِلَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ.

---

*[٦٣] [التحفة: م ١٩٢١٣].

(١) في (أ): «و حدثني». (٢) في (أ): «حدثني».

(٣) في حاشية (أ) منسوبًا للبطليوسي: «يتطفف»، وضبب عليه. قال النووي في «شرحه» (١/ ١٠٥): «وقع في بعض النسخ: يتطفف بالطاء، وهو بمعنىٰ يتكفف، أي: يسأل في كفه الطفيف».

(٤) **طاعون الجارف**: سمي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسمي الموت جارفا لاجترافه الناس. (انظر: شرح النووي علىٰ مسلم) (١/ ١٠٥).

*[٦٣/ ١] [التحفة: م ١٨٥٣٥-م ١٨٧٢٠-م ١٩٢١٢].

(٥) في (أ): «حدثنا»، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر: «و حدثنا».

(٦) قوله: «بن عَلِيٍّ» ليس في (ك).

(٧) قوله: «هذا كان» في (أ): «كان هذا»، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.

(٨) في (أ): «الشَيْء»، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة.

(٩) فوقه في (أ) منسوبًا لابن عساكر: «في».

• [٦٤] حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ رَقَبَةَ ، أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ ؛ كَلَامَ[١] حَقٍّ ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

• [٦٥] حدثنا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[٢] .

قال أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ[٣] بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ[٤] : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، قَالَ : كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ .

• [٦٦] وحدثني[٥] عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ : قُلْتُ لِعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ : إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا ، عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا[٦] السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا[٧]» ، قَالَ : كَذَبَ وَاللَّهِ عَمْرٌو ، وَلَكِنَّهُ[٨] أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْخَبِيثِ .

---

*[٦٤] [التحفة : م ١٨٦٥٠] .

(١) الضبط بالنصب من (أ) ، (ك) ، وضبطه في (أ) أيضا بالجر .

*[٦٥] [التحفة : م ١٩٥٥٩] .

(٢) قوله : «بن حماد» ليس في (ك) .

(٣) بعده في (ط) : «بن محمد» .

(٤) قوله : «قال أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان ، قال :» ليس في (خ) . قال النووي في «شرحه» (١/ ١٠٨) : «هكذا وقع في كثير من الأصول المحققة قول أبي إسحاق ، ولم يقع قوله في بعضها . وأبو إسحاق هذا صاحب مسلم وراوية الكتاب عنه ، فيكون قد ساوى مسلمًا في هذا الحديث وعلا فيه برجل» . اهـ . ومحمد بن يحيى هو : الذُّهْلي ، الإمام الحافظ ، قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٦٢١) : «روى عنه الجماعة سوى مسلم» . وينظر : «التحفة» (١٩٥٥٩) .

*[٦٦] [التحفة : م ١٩١٨٢] .

(٥) في (خ) : «حدثنا» ، وفي (ك) : «حدثني» .

(٦) ضبب عليه في (أ) ، وأشار إلى أنه ليس عند البطليوسي ، وفي حاشيتها منسوبًا لابن عساكر : «منا» وصحح عليه .

(٧) قوله : «فليس منا» وقع في (أ) : «منا فليس منا» .

(٨) في (أ) منسوبًا لابن عساكر : «لكنه» .

• [٦٧] وحدثنا⁽¹⁾ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ ، فَقَالُوا⁽²⁾ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو ابْنَ عُبَيْدٍ ، قَالَ حَمَّادٌ : فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ ، وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ : بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ . قَالَ حَمَّادٌ : سَمَّاهُ ، يَعْنِي : عَمْرًا ، قَالَ : نَعَمْ ، يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ ، قَالَ : يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ : إِنَّمَا نَفِرُّ - أَوْ : نَفْرَقُ - مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ .

• [٦٨] وحدثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ ، يَعْنِي : حَمَّادًا ، قَالَ : قِيلَ لِأَيُّوبَ : إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَىٰ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ ، فَقَالَ : كَذَبَ ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ .

• [٦٩] وحدثني حَجَّاجٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَلَّامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْرًا ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَىٰ دِينِهِ ، كَيْفَ⁽³⁾ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟

• [٧٠] حدثنا⁽⁴⁾ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا⁽⁵⁾ الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَىٰ ، يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ⁽⁶⁾ .

---

* [٦٧] [التحفة : م ١٨٤٤٦] .
(١) في (أ) : «حدثنا» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .
(٢) بعده في (أ) : «له» ، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة ، وأشار في (أ) إلى أنه ليس عند ابن عساكر .
* [٦٨] [التحفة : م ١٨٤٤٧-م ١٨٥٠١] .
* [٦٩] [التحفة : م ١٨٤٤٨] .
(٣) في (أ) : «فكيف» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .
* [٧٠] [التحفة : م ١٩٦٠٠] .
(٤) في (خ) : «وحدثنا» ، وفي (أ) منسوبًا لابن عساكر ، (ك) : «وحدثني» .
(٥) في (ك) : «حدثني» .
(٦) وقع هذا الحديث في (خ) متأخرًا عن الحديثين اللذين بعده .

• [٧١] حدثني عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَىٰ شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا ، وَمَزِّقْ(١) كِتَابِي .

• [٧٢] وحدثنا(٢) الْحُلْوَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَفَّانَ ، قَالَ : حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ ، عَنْ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ ، فَقَالَ : كَذَبَ . وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا ، عَنْ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ ، فَقَالَ : كَذَبَ(٣) .

• [٧٣] وحدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : قَالَ لِي شُعْبَةُ : ائْتِ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ ، فَقُلْ لَهُ : لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ ؛ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِشُعْبَةَ : وَكَيْفَ ذَاكَ؟ فَقَالَ(٤) : حَدَّثَنَا عَنِ(٥) الْحَكَمِ(٦) بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ(٧) لَهَا أَصْلًا ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : بِأَيِّ شَيْءٍ(٨)؟ قَالَ : قُلْتُ لِلْحَكَمِ : أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَىٰ قَتْلَىٰ أُحُدٍ؟ فَقَالَ : لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ(٩) الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّىٰ عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ . قُلْتُ(١٠)

---

* [٧١] [التحفة : م ١٨٨٠٦] .

(١) الضبط بكسر الزاي المشددة من (أ) ، (خ) ، وضبطه في (ك) بفتحها وكسرها مع التشديد . قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣٧٨) : «وقوله : «ومزق كتابي» كذا هو على الأمر بكسر الزاي ، وهو الصواب ؛ تقية منه أو من مقدمه ، وبعضهم رواه : «ومزق» على الخبر ، ولا وجه له» .اهـ . وينظر : «المطالع» (٤/ ٣٥) .

* [٧٢] [التحفة : م ١٨٥٩٠-م ١٩٥١٤] .

(٢) في (أ) : «حدثنا» ، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت .

(٣) من قوله : «وحدثت همامًا . . .» إلى هنا ليس في (ك) .

* [٧٣] [التحفة : م ٦٤٦٩-م ١٠٣١٦-م ١٨٧٨٢-م ١٨٨٠٧] .

(٤) في (أ) : «قال» .

(٥) أشار في (أ) إلى أنه ليس عند ابن عساكر .

(٦) في (ك) : «الحسن» ، وكتب في الحاشية بخط مخالف : «الحكم» .

(٧) في (ك) : «نجد» .

(٨) قوله : «قال : قلت له : بأي شيء؟» ليس في (ك) .

(٩) في (خ) : «وقال» .

(١٠) في (أ) : «فقُلْتُ» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزِّنَا؟ قَالَ: يُصَلَّىٰ عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: مِنْ حَدِيثِ مَنْ يُرْوَىٰ؟ قَالَ: يُرْوَىٰ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ.

• [٧٤] وحدثنا[1] الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ - وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: حَلَفْتُ أَلَّا أَرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَحْدُوجٍ، وَقَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرٍ الْمُزَنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُوَرِّقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا[2] إِلَى الْكَذِبِ. قَالَ الْحُلْوَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَنَسَبَهُ إِلَى الْكَذِبِ.

• [٧٥] وحدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: قُلْتُ: لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبَّادِ ابْنِ مَنْصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ[3] الَّذِي رَوَىٰ لَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ؟ قَالَ[4] لِيَ: اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ وَعَبْدُ[5] الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ،

---

* [٧٤] [التحفة: م ١٨٩٨٠-م ١٩٥٥٣].

(١) في (أ): «حدثنا»، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت.

(٢) قوله: «وكان ينسبهما»: في (ك): «فكان ينسبه»، وبعده علامة لحق، ولا شيء في الحاشية.

* [٧٥] [التحفة: م ١٨٧٨٢].

(٣) قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١٥١): «هو حديث رواه زياد بن ميمون أبو عمار، عن أنس، أن امرأة يقال لها: الحولاء عطارة، كانت بالمدينة فدخلت على عائشة وذكرت خبرها مع زوجها، وأن النبي ﷺ ذكر لها في فضل الزوج. وهو حديث طويل غير صحيح، ذكره ابن وضاح بكماله في كتاب «القطعان» له، ويقال: إن هذه العطارة الحولاء هي بنت تويت المذكورة في غير هذا الحديث». اهـ.

وفي «تقييد المهمل» (١/ ١٤٣): «وذكر الغلابي عن أبي عبد الله، يعني: ابن حنبل قال: الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد، هي: العطارة».

(٤) في (أ): «فقال»، وفيها منسوبا أيضًا لابن عساكر كالمثبت.

(٥) الضبط بالرفع من (أ)، (خ)، وفي (أ) منسوبًا لابن عساكر، (ك)، (ط) بالنصب. قال النووي: «عبد الرحمن» مرفوع معطوف على الضمير في قوله: «لقيت»». اهـ. وينظر: «الصيانة» (ص١٢٤).

فَسَأَلْنَاهُ، فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي[١] تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ، أَلَيْسَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ مِنْ ذَا قَلِيلًا[٢] وَلَا كَثِيرًا، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ، فَأَنْتُمَا لَا[٣] تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فَبَلَغَنَا بَعْدُ أَنَّهُ يَرْوِي، فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ[٤]، فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ[٥] يُحَدِّثُ؛ فَتَرَكْنَاهُ.

• [٧٦] حدثنا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا، فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ[٦]. قَالَ شَبَابَةُ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ[٧] الرَّوْحُ[٨] عَرْضًا[٩]، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي:

---

(١) في (ك): «الذي».

(٢) قوله: «ذَا قليلا»: في حاشية (أ) منسوبًا لنسخة عند ابن عساكر: «ذِي قليل».

(٣) قوله: «فأنتما لا»: في (ك): «فَلَيسَ». قال النووي في «شرحه» (١/ ١١٣): «هكذا وقع في الأصول: «فأنتما لا تعلمان» ومعناه: فأنتما تعلمان، فيجوز أن تكون «لا» زائدة، ويجوز أن يكون معناه: أفأنتما لا تعلمان؟ ويكون استفهام تقرير، وحذف همزة الاستفهام».

(٤) قوله: «بن مهدي»: ليس في (ك)، (ط).

(٥) قوله: «كان بعد»: في (ك): «بعد كان».

* [٧٦] [التحفة: م ١٨٧٩٨].

(٦) في (أ)، (ك): «غفلة»، وضبب عليه في (أ) لابن عساكر، قال القاضي عياض في «الإكمال» (١/ ١٥٢): «وذكر مسلم عن عبد القدوس أنه كان يقول: «سويد بن عقلة» بالعين المهملة والقاف، و«أن تتخذ الروح عرضا» بفتح الراء في الأولى والعين المهملة وسكون الراء في الثانية، وتفسيره لذلك بما ذكره، وإنما أراد مسلم أنه صحف في ذلك، وأخطأ في الرواية والتفسير، وإنما صوابه: سويد بن غفلة، بالغين المعجمة والفاء، والروح بضم الراء، وغرضًا: بالغين المعجمة وفتح الراء، أي: تتخذ ما فيه روح غرضا للرمي وشبهه». اهـ. وبنحوه قال النووي في «شرحه» (١/ ١١٤). وينظر: «الصيانة» (ص١٢٥).

(٧) في (ك): «تتخذ».

(٨) الضبط بفتح الراء من (ك)، وضبطه في (أ) بضمها منسوبًا لابن عساكر، وينظر ما سبق قريبًا تعليقًا عليه.

(٩) في (أ) منسوبًا لابن عساكر، (ك): «غرضا» بالغين المعجمة. وهو خلاف مراد المصنف؛ ينظر التعليق الذي مرَّ قريبًا.

تُتَّخَذُ(١) كَوَّةٌ(٢) فِي حَائِطٍ(٣)؛ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرَّوْحُ(٤).

• [٧٧] وسمعت(٥) عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَمَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ بِأَيَّامٍ: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعَتْ قِبَلَكُمْ؟! قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ.

• [٧٨] حدثنا(٦) حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَا بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ.

• [٧٩] وحدثنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ(٧) أَنَا وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ مِنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ، قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْزَةَ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانٍ(٨)؛ فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً.

• [٨٠] حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا(٩) زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ،

---

(١) في (أ): «يتخذ».

(٢) الضبط بفتح الكاف من (أ)، (ك)، وضبطه في (أ) أيضًا بضم الكاف منسوبًا لابن عساكر.
كوة: النقب (الفتحة)، تقال بفتح الكاف إذا كانت غير نافذة في حائط البيت، وبالضم؛ إذا كانت نافذة، والجمع: كواء. (انظر: المشارق) (١/ ٣٤٨).

(٣) في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «حائطه».

(٤) الضبط بفتح الراء من (أ)، (ك)، وضبطه في (أ) أيضًا بضم الراء منسوبًا لابن عساكر.

* [٧٧] [التحفة: م ١٨٥٨٩].

(٥) في (أ): «سمعت»، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت.

* [٧٨] [التحفة: م ١٩٥١٨].

(٦) في (أ) منسوبا لابن عساكر، (ك)، (ط): «وحدثنا».

* [٧٩] [التحفة: م ١٨٥٩٦].

(٧) في (أ): «وسمعت»، وفيها أيضًا منسوبا لابن عساكر كالمثبت.

(٨) بعده في (ك): «بن أبي عياش».

* [٨٠] [التحفة: م ت ١٨٣٩١].

(٩) في (ك): «حدثنا».

قَالَ : قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ : اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةَ مَا رَوَىٰ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَىٰ عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ مَا رَوَىٰ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ .

• [٨١] وحدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : نِعْمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةُ ، لَوْلَا أَنَّهُ[١] يَكْنِي الْأَسَامِيَ وَيُسَمِّي الْكُنَىٰ ، كَانَ دَهْرًا[٢] يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ ، فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ .

• [٨٢] حدثني[٣] أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ : كَذَّابٌ ، إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ : كَذَّابٌ .

• [٨٣] وحدثني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ - وَذَكَرَ الْمُعَلَّىٰ ابْنَ عُرْفَانَ[٤] ، فَقَالَ : قَالَ[٥] : حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ ، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : تُرَاهُ[٦] بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟!

---

* [٨١] [التحفة : م ١٨٩٣٠] .

(١) بعده في (ط) : «كان» .

(٢) بعده في (ك) : «طويلا» ، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة .

* [٨٢] [التحفة : م ١٨٩٣١] .

(٣) في (أ) منسوبا لابن عساكر ، (ط) : «وحدثني» .

(٤) الضبط بضم العين من (أ) ، (ك) ، (ط) ، وضبطه في (أ) أيضًا منسوبا لابن عساكر ، (خ) بكسر العين . قال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١٢٦) : «ذكر مسلم : «المعلى بن عرفان» ، و«عرفان» هو بضم العين المهملة في أصل أصيل بـ«الجرح والتعديل» تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، وهو بخط ضابط موثوق به ذكر أنه قابله بخط مصنفه ، وذكر سعد الخير بن محمد الأندلسي أنه وجده بالضم أيضا في أصل موثوق به بـ«تاريخ البخاري الكبير» ، ويقال : بكسر العين ؛ وبذلك ضبطه في الكتاب بخطه أبو عامر العبدري رَحِمَهُ اللَّهُ ، والله أعلم» . اهـ . ونص ابن ماكولا في «الإكمال» (٦/ ٢٠٠) على أنه بالضم .

(٥) ليس في (أ) ، وفيها منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

(٦) في (أ) ، (ط) : «أتراه» ، وفي (أ) أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت .

● [٨٤] حدثني[١] عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ - كِلَاهُمَا ، عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبْتٍ ، قَالَ : فَقَالَ الرَّجُلُ : اغْتَبْتَهُ؟ فَقَالَ[٢] إِسْمَاعِيلُ : مَا اغْتَابَهُ ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ .

● [٨٥] وحدثنا[٣] أبو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ[٤] ، فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ ، سَأَلْتُ[٥] مَالِكَ ابْنَ أَنَسٍ عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ[٦] ، فَقَالَ : لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ

---

*[٨٤] [التحفة : م ١٨٤٣٧] .

(١) في (أ) : «وحدثني» .

(٢) في (أ) منسوبًا لابن عساكر ، (ك) : «قال» .

*[٨٥] [التحفة : م ١٩٢٤٩] .

(٣) في (أ) : «حدثني» ، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر : «وحدثني» .

(٤) قال ابن الصلاح في «الصيانة» (ص١٢٦ ، ١٢٧) : «يقال فيه : التُّؤمة ، بضم التاء وهمزة على الواو مفتوحة ، وقاله كذلك كثير من الرواة والمشايخ ، وهو خطأ ، والصواب : التَّوءمة ، بفتح التاء ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة ، وقد تطرح الهمزة وتنتقل فتحتها إلى الواو» .

(٥) في (أ) منسوبًا لابن عساكر : «وسألت» .

(٦) من قوله : «وسألت مالكا عن شعبة . . .» إلى هنا : وقع في (خ) : «وسألته عن شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن صالح مولى التوءمة ، فقال : ليس بثقة ، وسألت مالك بن أنس عن أبي الحويرث ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن حرام بن عثمان ، فقال : ليس بثقة ، وسألت مالك ابن أنس عن هؤلاء الخمسة» ، وفي (ك) : «وسألت مالك بن أنس عن أبي الحويرث ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن شعبة الذي يروي عنه ابن أبي ذئب ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن صالح مولى التوءمة ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن حرام بن عثمان ، فقال : ليس بثقة ، وسألت مالكا عن هؤلاء الخمسة» ، وفي (ط) : «وسألته عن صالح مولى التوءمة ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن أبي الحويرث ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب ، فقال : ليس بثقة ، وسألته عن حرام بن عثمان ، فقال : ليس بثقة ، وسألت مالكا عن هؤلاء الخمسة» .

آخَرَ نَسِيتُ اسْمَهُ ، فَقَالَ : هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : لَوْ كَانَ ثِقَةً ، لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي .

• [٨٦] وحدثني الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَانَ مُتَّهَمًا .

• [٨٧] وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَاذَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيَّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ[١] بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ : لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ ، لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ، ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ .

• [٨٨] وحدثني[٢] الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : قَالَ زَيْدٌ - يَعْنِي[٣] : ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ : لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي .

• [٨٩] حدثني أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي[٤] عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ كَذَّابًا .

• [٩٠] حدثني[٥] أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : ذُكِرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ ، فَقَالَ : إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ[٦] صَاحِبَ حَدِيثٍ .

---

* [٨٦] [التحفة : م ١٩٣١٦] .

* [٨٧] [التحفة : م ١٨٩٣٢] .

(١) قوله : «عبد الله» ليس في (ك) ، (ط) .

* [٨٨] [التحفة : م ١٨٦٦٧] .

(٢) في (أ) : «وحدثنا» .

(٣) ليس في (ك) .

* [٨٩] [التحفة : م ١٨٩٩٤] .

(٤) في (أ) : «حدثنا» .

* [٩٠] [التحفة : م ١٨٤٤٩] .

(٥) في (ك) : «وحدثني» .

(٦) في (خ) : «لم يكن» .

●[٩١] وحدثني[١] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَذُكِرَ[٢] عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، فَضَعَّفَهُ جِدًّا، فَقِيلَ لِيَحْيَىٰ: أَأَضْعَفُ[٣] مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَىٰ أَنَّ أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

●[٩٢] حدثني بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَضَعَّفَ[٤] حَكِيمَ ابْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَىٰ، وَضَعَّفَ يَحْيَىٰ بْنَ مُوسَىٰ بْنِ دِينَارٍ[٥]، قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَضَعَّفَ مُوسَىٰ بْنَ دِهْقَانَ[٦] وَعِيسَىٰ بْنَ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيَّ.

●[٩٣] قال[٧]: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عِيسَىٰ، يَقُولُ: قَالَ لِيَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَدِمْتَ عَلَىٰ جَرِيرٍ، فَاكْتُبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ، إِلَّا حَدِيثَ[٨] ثَلَاثَةٍ: لَا تَكْتُبْ، حَدِيثَ عُبَيْدَةَ بْنِ مُعَتِّبٍ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ.

---

*[٩١] [التحفة: م١٩٥٣٨].

(١) في (أ): «حدثنا»، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر: «وحدثنا».

(٢) في (خ)، (ط): «ذكر».

(٣) في (ك)، (ط): «أضعف».

*[٩٢] [التحفة: م١٩٥٣٩].

(٤) في (ك)، (ط): «ضعف».

(٥) قوله: «وضعف يحيىٰ بن موسىٰ بن دينار»: كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا، وضبب علىٰ أوله في (أ)، وضبب فيها أيضًا لابن عساكر علىٰ قوله: «بن» الأولىٰ، وكتب في الحاشية: «صوابه: وضعف يحيىٰ موسىٰ بنَ دينار»، وقد ذكر جمع من العلماء أنه في أكثر النسخ كالمثبت، وذكروا أنه خطأ، وأن الصواب: «وضعف يحيىٰ موسىٰ بنَ دينار»، وأن الخطأ من رواة كتاب مسلم لا من مسلم. وينظر: «التقييد» (٣/ ٧٦٦)، «الإكمال» (١/ ١٥٩)، «الصيانة» (ص١٢٧)، «شرح النووي» (١/ ١٢٢).

(٦) في (أ): «الدهقان»، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة، وفي (أ) أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.

*[٩٣] [التحفة: م١٨٩٣٣].

(٧) ليس في (خ)، وبعده في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «مسلم».

(٨) في (أ): «أحاديث».

قَالَ مُسْلِم(١) : وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا(٢) مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ(٣) فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَإِخْبَارِهِمْ(٤) عَنْ مَعَايِبِهِمْ - كَثِيرٌ يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا ، وَإِنَّمَا(٥) أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْحَظِّ(٦) ؛ إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ ، أَوْ تَحْرِيمٍ ، أَوْ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ تَرْغِيبٍ ، أَوْ تَرْهِيبٍ ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ الصِّدْقِ(٧) وَالْأَمَانَةِ ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ - كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا ، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا ، وَأَقَلُّهَا أَوْ أَكْثَرُهَا أَكَاذِيبُ(٨) لَا أَصْلَ لَهَا ، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَقْنَعٍ ، وَلَا أَحْسِبُ(٩) كَثِيرًا مِمَّنْ يُعَرِّجُ

---

(١) بعده في (أ) : «بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ» . (٢) في (أ) : «ذكرناه» .

(٣) قوله : «أهل العلم» : وقع في (أ) : «العلماء» .

(٤) في (ك) : «وَأَخبارِهِم» . (٥) في (أ) : «إنما» .

(٦) في (ط) : «الخطر» . (٧) في (أ) ، (ط) : «للصدق» .

(٨) قوله : «وأقلها أو أكثرها أكاذيب» في (أ) : «وأقلها وأكثرها أحاديث» ، وفيها أيضًا أنه عند ابن عساكر : «ولعلها وأكثرها أكاذيب» ، وفي (ك) : «أو أقلها أو أكثرها أحاديث» ، وفي (ط) : «ولعلها أو أكثرها أكاذيب» . والمثبت هو الموافق لما نقله القاضي عياض وابن الصلاح ؛ ففي «الصيانة» (ص١٢٧ ، ١٢٨) : «اختلفت الأصول عندنا في قول مسلم في الأحاديث الضعيفة : «ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها» ، فوقع ذلك هكذا في أصل الحافظ أبي القاسم ، روايته عن الفراوي عن عبد الغافر الفارسي ، ووقع في غيره : «وأقلها أو أكثرها أكاذيب» ، وهما روايتان ذكرهما القاضي عياض المغربي ، ونسب الأولى إلى رواية عبد الغافر الفارسي وصححها ، ونسب الثانية إلى رواية أبي العباس العذري الراوي عن الراوي عن الجلودي ، ووصفها بالاختلال والتصحيف ، ولا تبلغ بها الحال إلى ذلك ؛ فإن الترديد بين الأقل والأكثر قد يقع من الحَذِر المُتَحري ، والله أعلم» .اهـ . وينظر : «الإكمال» (١/ ١٦٢ - ١٦٣) ، «المشارق» (١/ ٣٦٠) ، «المطالع» (٣/ ٤٤٢) ، «شرح النووي» (١/ ١٢٤) .

(٩) الضبط بكسر السين من (ك) ، (ط) ، وضبطه في (ك) أيضًا بفتحها ، وفوقه : «معًا» .

مِنَ النَّاسِ عَلَىٰ مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الضِّعَافِ، وَالأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا[1] مِنَ التَّوَهُّنِ[2] وَالضَّعْفِ؛ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَىٰ رِوَايَتِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِهَا إِرَادَةُ التَّكَثُّرِ[3] بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلِأَنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأَلَّفَ مِنَ الْعَدَدِ. وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ؛ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّىٰ جَاهِلًا أَوْلَىٰ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَىٰ عِلْمٍ.



وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا[4] بِقَوْلٍ، لَوْ ضَرَبْنَا[5] عَنْ حِكَايَتِهِ وَذِكْرِ فَسَادِهِ صَفْحًا لَكَانَ رَأْيًا مَتِينًا[6]، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا؛ إِذِ الإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطَّرَحِ أَحْرَىٰ لِإِمَاتَتِهِ، وَإِخْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ[7]، وَأَجْدَرُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهًا لِلْجُهَّالِ عَلَيْهِ؛ غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ وَاغْتِرَارِ الْجَهَلَةِ بِمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطَأِ

(١) في (ك): «فيه». (٢) في (خ): «الوهن».

(٣) في (ك): «التكثير»، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة.

۞ في (خ)، (ط): «باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض، والتنبيه على من غلط في ذلك».

(٤) في (ك): «وسقيمها»، ونسبه في حاشية (أ) للبطليوسي، ورسم فوق أوله في (ك): «تـ» بدون علامة؛ إشارة إلى المثبت.

(٥) قال النووي في شرحه (١/ ١٢٨): «قوله: «لو ضربنا عن حكايته» كذا هو في الأصول: «ضربنا» وهو صحيح وإن كانت لغة قليلة قال الأزهري: يقال ضربت عن الأمر وأضربت عنه بمعنى كففت وأعرضت، والمشهور الذي قاله الأكثرون أضربت بالألف».

(٦) قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣٧٣): «وقول مسلم في صدر كتابه: «لكان رأيا متينا»: كذا للفارسي، وللعذري عند الصدفي من المتانة وقوة الرأي وإصابته، وكان عند العذري من رواية أبي بحر مثبتا بثاء مثلثة بعدها باء بواحدة من الثبات، والأول أليق هنا بالكلام». اهـ. وينظر: «المطالع» (٤/ ١٣).

(٧) في (ك): «قائليه».

الْمُخْطِئِينَ ، وَالأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ - رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ ، أَجْدَىٰ عَلَى الْأَنَامِ[١] ، وَأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ[٢] إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَنِ[٣] الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ[٤] - أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ - وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ[٥] كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوِي عَمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهَهُ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ[٦] لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا ، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمَا الْتَقَيَا قَطُّ أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ - أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءَ ، حَتَّىٰ يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدِ اجْتَمَعَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا ، أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا وَتَلَاقِيهِمَا[٧] مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ[٨] تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً ، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا - لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ الْخَبَرَ ، عَمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ[٩] ذَلِكَ - وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا - حُجَّةٌ ، وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ

---

(١) قوله : «أجدىٰ على الأنام» : وقع في (أ) ، (ك) : «أحرىٰ عن الآثام» ، وفي (أ) أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت ، وفي (خ) : «أجدىٰ على الأيام» . وقوله : «أحرىٰ» : كان في (ك) أولًا : «أجدىٰ» ، ثم عُدّل . قال النووي في «شرحه» (١/ ١٢٩) : «وقوله : «أجدىٰ على الأنام» : هو بالجيم ، و«الأنام» : بالنون ، ومعناه : أنفع للناس ، هذا هو الصواب والصحيح ، ووقع في كثير من الأصول : «أجدىٰ عن الآثام» بالثاء المثلثة ، وهذا وإن كان له وجه ؛ فالوجه هو الأول» .

(٢) بعده في (أ) : «فيه» ، وأشار إلىٰ أنه ليس عند البطليوسي .

(٣) في (ط) : «علىٰ» .

(٤) قال القاضي عياض في «المشارق» (١/ ٣٠٣) : «وفي صدر كتاب مسلم : «وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحكاية عن قوله والأخبار عن سوء رويته» : كذا لكافة شيوخنا ، وعن الهوزني : «روايته» ، والأول الصواب» .

(٥) ليس في (ك) .

(٦) في (ط) : «نعلم» .

(٧) في (ك) : «أو تلاقيهما» ، ونسبه في (أ) لابن عساكر .

(٨) من (خ) . وينظر : «الإكمال» (١/ ١٦٣) .

(٩) بعده في (ك) : «علم» ، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة .

مَوْقُوفًا ؛ حَتَّىٰ يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لِشَيْءٍ[١] مِنَ الْحَدِيثِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةٍ مِثْلَ[٢] مَا وَرَدَ[٣] .

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ ، مُسْتَحْدَثٌ ، غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ[٤] أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَىٰ عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا ، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا[٥] فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ[٦] قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ - فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ وَالْحُجَّةُ بِهَا[٧] لَازِمَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا ؛ فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا ، حَتَّىٰ تَكُونَ[٨] الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا ، فَيُقَالُ لِمُخْتَرِعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ أَوْ[٩] لِلذَّابِّ عَنْهُ : قَدْ أَعْطَيْتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ ، فَقُلْتَ : حَتَّىٰ يُعْلَمَ[١٠] أَنَّهُمَا قَدْ[١١] كَانَا الْتَقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا أَوْ سَمِعَ مِنْهُ

(١) في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة : «بشيء» .

(٢) الضبط بالنصب من (ك) ، وضبطه في (ط) بالجر .

(٣) بعده في (ط) : «باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن» .

(٤) في (ك) : «من» .

(٥) في (خ) ، (ك) : «كان» . وله وجه في العربية ؛ فيحتمل أنه حذف ألف الاثنين واكتفى عنها بالفتحة على النون ، ولذلك شواهد كثيرة . ينظر : «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٣٥) .

(٦) قوله : «في خبر» ليس في (ك) .

(٧) في (أ) : «بهما» .

(٨) في (أ) : «يكون» . وينظر : «السنن الأبين» (ص٥٨) .

(٩) في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة معتمدة : «و» .

(١٠) في (ك) ، (ط) : «نعلم» . وينظر : «السنن الأبين» (ص٥٧) .

(١١) ليس في (ك) .

شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ[(١)] عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَىٰ مَا زَعَمْتَ! فَإِنِ ادَّعَىٰ قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ[(٢)] الْخَبَرِ؛ طُولِبَ بِهِ، وَلَنْ[(٣)] يَجِدَ[(٤)] هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَىٰ إِيجَادِهِ سَبِيلًا، وَإِنْ هُوَ ادَّعَىٰ فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ، قِيلَ[(٥)]: وَمَا ذَاكَ[(٦)] الدَّلِيلُ؟ فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ، وَلَمَّا يُعَايِنْهُ وَلَا يَسْمَعْ[(٧)] مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمُ اسْتَجَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ - لَيْسَ بِحُجَّةٍ احْتَجْتُ لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ الرَّاوِي[(٨)] كُلَّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ عَلَىٰ سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَىٰ شَيْءٍ ثَبَتَ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَلَيَّ[(٩)] مَعْرِفَةُ ذَلِكَ أَوْقَفْتُ[(١٠)] الْخَبَرَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ فِيهِ، فَيُقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ الِاحْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ[(١١)] الْإِرْسَالِ فِيهِ - لَزِمَكَ أَلَّا تُثْبِتَ إِسْنَادًا مُعَنْعَنًا حَتَّىٰ تَرَىٰ[(١٢)] فِيهِ[(١٣)] السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ،

---

(١) في (أ): «اشترطه».
(٢) في (خ): «تثبت».
(٣) في (خ): «ولم»، وفوقه كالمثبت.
(٤) في (خ): «يجيد».
(٥) بعده في (ط): «له».
(٦) في (أ): «ذلك»، وفيها أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.
(٧) في (أ)، (ط): «سمع».
(٨) في (أ)، (ط): «راوي»، وفي حاشية (أ) منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.
(٩) في (ط): «عني».
(١٠) قال النووي في «شرحه» (١/ ١٣٢ - ١٣٣): ««أوقفت الخبر» كذا هو في الأصول: «أوقفت»، وهي لغة قليلة، والفصيح المشهور: «وقفت» بغير ألف».
(١١) الضبط بالنصب من (ك)، (ط)، وضبطه في (أ) بالرفع.
(١٢) في (ك): «تروي».
(١٣) قوله: «ترىٰ فيه» وقع في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «تذكر».

وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَلَيْنَا بِإِسْنَادِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، فَبِيَقِينٍ نَعْلَمُ(١) أَنَّ هِشَامًا قَدْ(٢) سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَأَنَّ أَبَاهُ قَدْ(٢) سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ ﵂، كَمَا نَعْلَمُ(٣) أَنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَمِعَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ - فِي رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرُ(٤) أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا(٥) أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسِلًا(٦) وَلَا يُسْنِدَهَا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، وَكَمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمْكِنٌ فِي(٧) أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعًا كَثِيرًا، فَجَائِزٌ كُلُّ(٨) وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ، فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ(٩)، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلَا يُسَمِّيَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشَطَ أَحْيَانًا فَيُسَمِّيَ(١٠) الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرُكَ الْإِرْسَالَ، وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ، مُسْتَفِيضٌ مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ

---

(١) رسم أوله في (أ) بالياء المضمومة والنون المفتوحة معًا، وفي حاشيتها منسوبًا للبطليوسي: «تَعلم».

(٢) ليس في (ك).

(٣) رسم أوله في (أ) بالياء المضمومة والنون المفتوحة معًا، وفي حاشيتها منسوبًا للبطليوسي: «تَعلم»، وفي (ك): «يُعلم».

(٤) ليس في (ك)، وأشار في (أ) إلى أنه ليس عند البطليوسي.

(٥) الضبط بفتح اللام وتشديد الميم المفتوحة أحد وجهي الضبط في (أ)، وكذا هو في (ط)، وضبطه في (أ) أيضًا بكسر اللام، وضبطه في (ك) بفتح اللام والميم المخففة. وينظر كلام النووي في الحاشية الآتية.

(٦) ليس في (ك)، والضبط بكسر السين من (خ)، وضبطه في (ط) بفتحها، وضبطه في (أ) بالكسر والفتح معًا. قال النووي في «شرحه» (١/ ١٣٣): «قوله: «لما أحب أن يرويها مرسلا» ضبطناه: «لما» بفتح اللام وتشديد الميم، «ومرسلا» بفتح السين، ويجوز تخفيف «لما»، وكسر سين «مرسلا»».

(٧) بعده في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «رواية».

(٨) كتب في (أ): «الكل»، ثم كشط اللام الأولى لتصبح كالمثبت، وفي (خ): «على كل»، وفي (ط): «لكل».

(٩) في (ك): «أحاديثهم».

(١٠) بعده في (ط): «الرجل».

الْعِلْمِ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ[(١)] عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَوَكِيعًا وَابْنَ نُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً وَغَيْرَهُمْ[(٢)] - رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِحِلِّهِ وَلِحُرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ. فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَدَاوُدُ الْعَطَّارُ، وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ، فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ[(٣)]، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقُبْلَةِ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ[(٤)]، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ ﵂ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ[(٥)]، فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) في (أ)، (خ): «روايتهم».

(٢) في (خ)، (ط): «غيرهم».

(٣) قوله: «أبي حسان» وقع في (ك): «كيسان». قال المازري في «المعلم» (١/ ٢٧٥): «قال بعضهم في نسخة الرازي: «روى الزهري وصالح بن كيسان»، وهو وهم، والصواب: «صالح بن أبي حسان». اهـ. وبنحو هذا قال الجياني في «تقييد المهمل» (٣/ ٧٦٧).

(٤) بعده في (أ)، (ط): «بن عبد الرحمن»، وفي (أ) أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.

(٥) بعده في (ك): «الأهلية»، ونسبه في حاشية (ط) لنسخة.

وَهَذَا النَّحْوُ فِي الرِّوَايَاتِ كَثِيرٌ، يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِذَوِي الْفَهْمِ، فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ قَبْلُ(١) فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوْهِينِهِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ(٢) أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ شَيْئًا لِمَكَانِ(٣) الْإِرْسَالِ فِيهِ - لَزِمَهُ تَرْكُ الِاحْتِجَاجِ فِي قِيَادِ قَوْلِهِ بِرِوَايَةِ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ، إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّمَاعِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ(٤) قَبْلُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ أَنَّهُ(٥) كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يُرْسِلُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ إِرْسَالًا، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتٌ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيُسْنِدُونَ الْخَبَرَ عَلَىٰ هَيْئَةِ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، أَوْ بِالصُّعُودِ(٦) إِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ(٤) عَنْهُمْ، وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا(٧) - مِثْلَ: أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَتَّشُوا(٨) عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رِوَايَةِ(٩) الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ، إِذَا(١٠) كَانَ الرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيسِ فِي الْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ، فَحِينَئِذٍ

---

(١) قبله في (ط): «من».
(٢) الضبط بضم أوله من (خ)، (ط)، وضبطه في (ك) بفتح أوله.
(٣) في (أ)، (ط): «إمكان»، وفي حاشية (أ) منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ط): «أنهم».
(٦) قوله: «أو بالصعود» وقع في (أ)، (ط): «وبالصعود»، وبعده في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «فيه». وينظر: «السنن الأبين» (ص١١٩).
(٧) في (خ)، (ك): «وسقيمها». وينظر: «السنن الأبين» (ص١١٩).
(٨) في (ك): «ففتشوا». وينظر: «السنن الأبين» (ص١١٩).
(٩) في (أ)، (ط): «رواة». وينظر المصدر السابق.
(١٠) في (ك): «إذ». وينظر المصدر السابق.

يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ ، وَيَتَفَقَّدُونَ[(١)] ذَلِكَ مِنْهُ كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيسِ ، فَمَا ابْتُغِيَ[(٢)] ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدَلِّسٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي زَعَمَ مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمَّيْنَا ، وَلَمْ نُسَمِّ مِنَ الْأَئِمَّةِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ - وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ، قَدْ رَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ[(٣)] كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا ذِكْرُ السَّمَاعِ مِنْهُمَا ، وَلَا حَفِظْنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهَ حُذَيْفَةَ وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ ، وَلَا وَجَدْنَا ذِكْرَ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُمَا فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا ، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِمَّنْ مَضَى وَلَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا - أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ بِضُعْفٍ[(٤)] فِيهِمَا ، بَلْ هُمَا وَمَا أَشْبَهَهُمَا عِنْدَ مَنْ لَاقَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ وَقَوِيِّهَا - يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا ، وَالِاحْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنٍ وَآثَارٍ ، وَهِيَ فِي زَعْمِ[(٥)] مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ وَاهِيَةٌ مُهْمَلَةٌ ، حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّاوِي عَمَّنْ رَوَى[(٦)] ، وَلَوْ ذَهَبْنَا نُعَدِّدُ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ

---

(١) في (أ) : «وتَفَقَّدُوا» . وينظر المصدر السابق .

(٢) قوله : «فما ابتغي» وقع في (أ) : «فمتى ابتغى» ، وفي (خ) : «فأما ابتغاء» ، وهو كذلك في «السنن الأبين» (ص١٢٠) ، وفي (ط) : «فمن ابتغى» . والمثبت عزاه النووي في «شرحه» (١/ ١٣٧) لأكثر الأصول .

(٣) في (أ) ، (ك) ، (ط) : «وعن» بإثبات الواو ، والمثبت من (خ) هو الموافق لما في «السنن الأبين» (ص١٢٦) . وقال النووي في «شرحه» : «"وعن كل واحد" فكذا هو في الأصول "وعن" بالواو ، والوجه حذفها فإنها تغير المعنى» .

(٤) الضبط بضم الضاد المعجمة من (أ) ، وضبطه في (ط) بفتحها ، وضبطه في (خ) بالضم والفتح معًا ، وصحح عليه ، واضطرب في كتابته في (ك) بين المثبت و«يَضْعف» . قال النووي في «شرحه» (٢/ ٧) : «وأما الضعف فبفتح الضاد وضمها ، لغتان مشهورتان» .

(٥) الضبط بفتح الزاي من (خ) ، (ك) ، وضبطه في (أ) ، (ط) بتثليث الزاي . قال النووي في «شرحه» (١/ ١٣٨) : «هو بفتح الزاي وضمها وكسرها ، ثلاث لغات مشهورة» .

(٦) في (ك) : «يروي» .

عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهِنُ بِزَعْمِ هَذَا الْقَائِلِ وَنُحْصِيهَا - لَعَجَزْنَا عَنْ تَقَصِّي ذِكْرِهَا، وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا، وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصِبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَتْنَا عَنْهُ مِنْهَا.

وَهَذَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ، وَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ هَلُمَّ جَرًّا، وَنَقَلَا عَنْهُمُ الْأَخْبَارَ، حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَذَوِيهِمَا، قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ يُسْمَعْ[1] فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أُبَيًّا أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا، وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرَيْنِ، وَأَسْنَدَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[2]، وَعُبَيْدٌ[3] وُلِدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَسْنَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ، وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى - وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَصَحِبَ عَلِيًّا رضي الله عنه، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَأَسْنَدَ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَيْنِ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَقَدْ سَمِعَ رِبْعِيٌّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه وَرَوَى عَنْهُ، وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَأَسْنَدَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

---

(١) في (أ)، (ط): «نسمع».

(٢) قوله: «عن النبي ﷺ» ليس في (ك)، ووقع في (ط) قبل قوله: «حديثًا».

(٣) بعده في (ط): «بن عمير».

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبْنَا رِوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ - لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلِمْنَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا، وَلَا أَنَّهُمْ لَقُوهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ[١] أَسَانِيدُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ، لَا نَعْلَمُهُمْ وَهَّنُوا مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ، وَلَا الْتَمَسُوا فِيهَا سَمَاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمْكِنٌ مِنْ صَاحِبِهِ، غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ؛ لِكَوْنِهِمْ جَمِيعًا كَانَ[٢] فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ[٣] فِي تَوْهِينِ الْحَدِيثِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي وَصَفَ[٤] - أَقَلَّ مِنْ أَنْ يُعَرَّجَ عَلَيْهِ، وَيُثَارَ ذِكْرُهُ؛ إِذْ كَانَ قَوْلًا مُحْدَثًا، وَكَلَامًا خَلْفًا[٥] لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفَ[٦]، وَيَسْتَنْكِرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلَفَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا[٧] فِي[٨] رَدِّهِ بِأَكْثَرَ مِمَّا شَرَحْنَا؛ إِذْ كَانَ قَدْرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا الْقَدْرَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ[٩] الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

* * *

(١) في (أ)، (ك): «وهم»، وفي (أ) أيضًا منسوبًا لابن عساكر كالمثبت.

(٢) ليس في (خ)، ومكانه هناك علامة لحق، ولا شيء في الحاشية، وفي (ط): «كانوا».

(٣) في (ك): «حكينا».

(٤) ضبب على أوله في (أ).

(٥) في (ك): «خلقا».

كلاما خلفا: ساقطًا فاسدًا. (انظر: شرح النووي على مسلم) (١/ ١٤٤).

(٦) الضبط كفعل ماض من (أ)، (خ) وصحح عليه، (ط)، وضبطه في (ك) بتنوين آخره بالضم كاسم، ونسبه في حاشية (خ) لابن ماهان، وصحح عليه.

(٧) في (ك): «لنا».

(٨) في حاشية (ط) منسوبًا لنسخة: «إلى».

(٩) في (خ): «مذاهب».